معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد المؤسسي في مصر
من عام ٢٠٠٨ إلي عام٢٠١٠
دراسة تحليلية مقارنة

إعداد

د. غادة موسى إبراهيم السيد صقر

مدرس الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية

فرع دمياط جامعة المنصورة

مجلة بحوث التربية النوعية – جامعة المنصورة

عدد (٢٣) – أكتوبر ٢٠١١ ـ الجزء الثاني

معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد المؤسسي في مصر من عام ٢٠٠٨ إلي عام٢٠١٠ دراسة تحليلية مقارنة

إعداد

د . غادة موسي إبراهيم السيد صقر *

مقدمة

يقول الله تعالي " ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت ايدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"(**) من هذا المنطلق القرأني الكريم نبدأ بعدما وصلت الاثار و النتائج السلبية لقضية الفساد الاداري و السياسي في مجتمعنا الي اقصي مدياتها في ظل تدني مستويات الرفاه الاجتماعي نظرا لغياب دولة المؤسسيات السياسية و القانونية و الدستورية.

تعد قضايا الفساد جديرة بالإهتمام بإعتبارها سبباً رئيسياً يحول دون تقدم مصر و تحقيق أهدافها الإستراتيجية لاسيما بعد أن تضخمت أبعاد الفساد في المجتمع المصري ، و اكتسبت كثير من صوره مع الوقت قيماً إيجابية و أصبح الفساد في حالات كثيرة أساس التعامل و بديلاً لحكم القانون و معيار للعلاقات الإجتماعية و الإقتصادية الناجحة(١).

تشكل الاثار المدمرة و النتائج السلبية لتلك القضية و التي طالت كل مقومات حياتنا منظومة تخريب و افساد يهدرالاموال و الطاقات و يعرقل اداء المسؤوليات الوظيفية و الخدمية و يوقف عملية بناء المجتمع من خلال الياته المباشرة ،و منها الية الفساد المالي و الاداري والتي تتعلق بمظاهر الانحرافات الادارية و الوظيفية مثل سرقة المسئول للمال العام و الية الرشوة المباشرة لتسهيل عقد الصفقات لرجال الأعمال و الشركات و الصفقات الكبري في عالم المقاولات وتجارة السلاح و تخصيص الاراضي و التهرب الضريبي و اختراق القوانين و الية المحسوبية و المنسوبية خاصة في التعيينات دون النظر الي اعتبارات الكفاءة و التي بلا شك ترتبط ايضا بالفساد الاخلاقي. و الفساد السياسي الذي يتعلق بمجمل الانحرافات المالية و مخالفة القواعد التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة نظرا لنسق الحكم الشمولي الشامل القائم في ظل أنظمة ديكتاتورية تعمل علي فقدان المشاركة الشعبية.

و في هذا السياق يرجع علماء السياسة أسباب الفساد إلي الهيكل السياسي السائد ، أي تركيبة القوي السياسية في المجتمع، في حين يري الإقتصاديون أن أسبابه تكمن في الهيكل الإقتصادي

---

* مدرس الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية فرع دمياط جامعة المنصورة

** سورة الروم الاية (٤١)

و الإداري للدولة(٢)، أما أساتذة الإدارة فيؤكدون أن مظاهر الفساد لا تقف عند حد الممارسات الفاسدة للطبقة الحاكمة بل تتجاوز ذلك إلي التحالفات الفاسدة أو ما يسمي بلعبة المصالح أو شبكة المصالح المشبوهة بين النخبة الحاكمة و الفئات أو الشرائح الطفيلية التي تمارس الفساد و تلجأ إلي إستمالة أصحاب النفوذ السياسي من خلال اللجوء إلي أعمال فاسدة كالرشوة و العمولات (٣).

لهذا تؤكد دراسات قضايا الرأي العام علي اهمية المعالجة الصحفية المناسبة لقضايا الفساد ،حيث ينعكس فيها طبيعة الخطاب الصحفي الذي تتبناه الصحيفة . و نظراً لأن العمل الصحفي يتم في نظام إطار إعلامي تحكمه ظروف سياسية و إقتصادية معنية و أوضاع قانونية متمشية معها ، فإن هذه الظروف تؤثر علي الدور الذي تقوم به الصحافة في سعيها لتكوين رأي عام مؤيد لوجهة نظرها نحو القضايا المختلفة سواء كانت هذه الظروف نابعة من الداخل أم أن لها أبعاد خارجية؟(٤)

تتعدد آليات الفساد في مجتمعنا من مالي و اداري و اخلاقي و سياسي انما قد نتفق علي وسائل مكافحته و منها فصل السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية و الحزبية و الامنية؛ و تصريح المسئول عن ممتلكاته عند استلام او ترك المنصب؛ و الانتخابات النزيهة وفق شروط و تطوير نظام اختيار و تعيين و ترقية الموظفين ؛و زيادة الرواتب و تحسين مستوي المعيشة ؛مع فضح الفاسدين و التشهير بهم من خلال حرية الصحافة و التعبير عن الرأي كأداة للرقابة؛و اعطاء دور كبير لمؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ؛وصدور قوانين صارمة لمكافحة الفسادالمؤسسي في مصر.

و لا يبعد عن ذهن اي فرد في المجتمع المصري أن الفساد في مصر ليس وليد اللحظة الاتية ؛ بل متجذر في البيئة المجتمعية منذ تشكيل الدولة المصرية الحديثة و هذا يكشف عن احدي الاسباب المهمة في تبلور تلك القضية الخطيرة التي تقف عقبة في طريق تقدم عملية التنمية مبددة بذلك الطاقات المالية و البشرية و مكرسة لحالة التخلف الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الاخلاقي لمجتمعنا المصري مهددة بذلك الامن القومي و الوطني.

و استمرت حالات الفساد الاداري و المالي مستشرية في جميع مفاصل الدولة حتي تفاقمت تلك القضية بشكل نوعي ابان حقبة نهاية التسعينات من القرن الحالي، و لعل الاستغراق في تفصيل مفرادات الفساد لتلك الحقبة يأتي بنتائج عكسية لانه يضع في النهاية حدودا لها في حين انها غير متناهية في ذاكرة المصريين جميعا.

و الأجدر بالتفسير لهذه القضية عبر هذه السطور يكون متمثل في تحليل الصحف المصرية علي اختلاف ايديولوجياتها لقضية الفساد المؤسسي لانه يرتبط بعاملين هاميين الاول لانه يرتبط بضخامة العائد المادي الذي يمكن ان يحصل عليه شاغل هذا المنصب العالي سواء اداري او سياسي ؛فقد استطاع من يعتلون مناصب اجتماعية و سياسية داخل مجتمعنا ؛أمثال كبار المسئولين من الوزراء و رؤساء مجالس الادارات و مديري البنوك و رجال الاعمال و بعض نواب مجلس الشعب ممن اطلق عليهم مسمي" نواب الكيف و القروض" من خلال استغلال امتيازات و حصانة تلك المناصب ، مع سيطرة الطابع العائلي علي معظم مؤسسات المجتمع ، و الاخطر من ذلك هو ضعف الرقابة

الموجهة لبعض قطاعات السلطة داخل الاجهزة الحكومية الحيوية ،فأين الدور الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات؟ و الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء؟ و الجهاز المركزي للتنظيم؟ و الإدارة و جهاز الرقابة الإدارية ؟مما ساعد علي افراز العديد من المشكلات المجتمعية مثل البلطجة و الارهاب و العنف و تفكك العلاقات الاجتماعية فضلا عن اهدار القيم الوطنية و الاخلاقية كل ذلك رد فعل لحالات عدم الاستقرار المجتمعي نتيجة لفقدان الشعور بالامن علي كافة المستويات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية .

و في ظل هذا الزخم من قضايا الفساد الكبري و التي فجرتها وسائل الاعلام المصرية و التي تدفع بتشكيل الوعي المعرفي و القيمي لافراد المجتمع و ذلك خلال الاعوام القليلة الاخيرة ، وبصفة خاصة منذ عام ١٩٩٥ بداية تفجر قضايا الفساد في مصرو التي كانت في صورة إعتصامات فئوية بمعظم الوظائف الحكومية حيث الفساد الإداري و تدني الأجورو المحسوبية ، إضافة لاعتصامات عمال المصانع حيث الخصخصة و سرقة القطاع العام ، بما يؤكد بداية يقظة الرأي العام المصري أمام أوجه الفساد المختلفة في المجتمع ؛ لذا ستتركز الدراسة الحالية علي تحليل ما كشفته الصحافة المصرية علي اختلاف ايديولوجياتها لقضايا الفساد المؤسسي في مصر و تأثير ذلك في السعي نحو التغيير و الإصلاح الواعي، باعتبارها احد اهم وسائل الاعلام المباشرة في تعبئة الجهود الوطنية لمقاومة الفساد و قادته .

الدراسات السابقة:

تم رصد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت البحث في الظاهرة الإتصالية الحالية بصورة غير مباشرة،و التي يمكن إستعراضها كما يلي:

أولاً: الدراسات العربية :

(١) **دراسة:عمرو عبد السميع (١٩٨٣)(٥)** بعنوان:"الكاريكاتور السياسي المصري في السبعينات دراسة تطبيقية علي صحف :الأهرام ،الأخبار،الجمهورية،و مجلات المصور،روزاليوسف، ، صباح الخير"و توصلت الدراسة إلي نتائج من أهمها تركيز الهجوم علي ظواهر الفساد المرتبطة بفكرة الإنفتاح الإقتصادي و بالذات من شرائح الوسطاء و أصحاب الأنشطة غير الإنتاجية هذا فيما يتعلق بإتجاه بعض أصحاب الكاريكاتير المعارض لفكرة الإنفتاح الإقتصادي نفسها ،في حين تركز إنتقاد مؤيدي سياسة الإنفتاح الإقتصادي حول التاثيرات الإجتماعية لهحيث العقبات الإدارية و فسادها.

(٢) **دراسة:عبد الفتاح ابراهيم عبد النبي (١٩٩١)(٦)** بعنوان " التناول الاعلامي لجرائم النخبة دراسة للنموذج المصري في الثمانينات " . استخدمت الدراسة منهج المسح الاعلامي و اسلوب تحليل المضمون و توصلت الدراسة الي عدة نتائج من اهمها كانت الجريمة الاقتصادية بانماطها المختلفة اكثر جرائم النخبة تناولا في صحف الدراسة ،و تدنت معدلات ظهور الجرائم السياسية .و حظيت جرائم توظيف الاموال بالمرتبة الاولي يليها جرائم الائتمان و الاستيلاء علي المال العام ثم جرائم الرشوة و الفساد الاداري و الكسب غير المشروع .

(٣) **دراسة : أكرم فتحي الياس (١٩٩١)(٧)** بعنوان "الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية للانحرافات التي تلحق الوظيفة العامة في مصر ،دراسة لبعض قضايا الفساد ،استخدمت الدراسة منهج المسح الاعلامي و أداة تحليل المضمون لقضايا الفساد المنشورة في جريدتي الأهرام و الوفد و لمضابط مجلس الشعب ،و تناولت قضايا محددة في الفترة من عام ١٩٧٤ - ١٩٩٠ ،و كشفت عن أهم قضايا الفساد و هي قضايا الرشوة و الحصول علي عمولات حيث شكلت ما يقرب من ثلث القضايا ،و برزت في قطاعات الادارة العامة مثل الاسكان و المرافق ،يليها قضايا تسهيل الاستيلاء علي الأموال و كانت أكثر ظهورا في قطاعات البنوك.

(٤) **دراسة : حنان محمد سالم (٢٠٠٠)(٨)** بعنوان "التوجهات الأيديولوجية و معالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري"دراسة في تحليل المضمون للفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٨ ،قامت بتحليل نماذج من صحف مايو ، الوفد، الشعب، الأهالي.وأشارت نتائج الدراسة الي أن جريدة مايو اعتبرت الفساد حالات فردية ،بينما أشارت صحف الأهالي و الوفد و الشعب الي أن الفساد في المجتمع المصري يشكل ظاهرة اجتماعية. و اعتبرت جريدة مايو أن الفساد مسئولية الأفراد المنحرفين وحدهم ،اما صحيفة الوفد و الشعب و الأهالي فقد اعتبرت الفساد مسئولية الحكومة.

(٥) **دراسة :عبدالله زلطة (٢٠٠٣)(٩)** بعنوان معالجة الصحف القومية لقضايا الفساد ،دراسة تحليلية لعينة من القضايا المنشورة بجريدة الأهرام عام ٢٠٠٢ ،هدفت الدراسة الي وصف و تشخيص المعالجة الصحفية لقضايا الفساد و استخدمت منهج المسح الاعلامي لجميع أعداد الأهرام الصادرة من أول يناير ٢٠٠٢ حتي نهاية أكتوبر ٢٠٠٢ .و اهتمت باختيار عينة عمدية من قضايا الفساد التي شغلت اهتمام الرأي العام خلال فترة الدراسة و هي : قضية الاستيلاء علي اموال البنوك و قضية الجمارك الكبري و قضية طب القصر العيني (تلاعب في نتائج امتحانات بعض الفرق الدراسية) و قضية مركز بن خلدون .و توصلت الدراسة الي عدة نتائج من أهمها : احتلت قضية قطار الصعيد مكان الصدارة في التغطية الصحفية ، يليها قضايا الاستيلاء علي أموال البنوك ،ثم قضية مركز بن خلدون ، يليها قضية الأطباء .

(٦) **دراسة : رباب رأفت الجمال (٢٠٠٣)(١٠)** بعنوان : دور الصحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد : دراسة ميدانية . استهدفت الدراسة الكشف عن علاقة الشباب الجامعي بالصحف المستقلة ،و دوافع تعرضه، و الآثار المترتبة علي التعرض للمضمون الصحفي الذي تناول قضايا الفساد ، بجانب قياس اتجاهاته نحو تلك الصحف و ثقته بها ،في اطار نظرية الاعتماد علي وسائل الاعلام . استخدمت الدراسة منهج المسح الاعلامي و أداة الاستبيان لجمع البيانات من مفردات العينة الدراسية التي بلغت ٤٠٠ مفردة من الشباب بجامعة القاهرة و خلصت الدراسة الي تعدد دوافع متابعة الشباب الجامعي للصحف المستقلة ، و جاء في مقدمتها لموضوعات صحفية لا تقدمها الصحف الأخري ،و الرغبة في التعرف علي حقيقة الأحداث ،و تكوين رأي متوازن حولها.

(٧) دراسة : مرعي مدكور (٢٠٠٣)(١١) بعنوان:" إتجاهات الكاريكاتور في الصحافة في ظل التغيرات المعاصرة " إستخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامي و أسلوب تحليل المضمون ، تكونت عينة الدراسة تحليل من صحف الأعرام،الأخبار،الجمهورية،الأحرار،الوفد،مجلة روزاليوسف و ذلك خلال شهر يناير ٢٠٠٣ ، أما تحليل صحيفتي الأهالي و الأسبوع جاء خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٢ و يناير ٢٠٠٣ ،توصلت الدراسة إلي نتائج من أهمها : تناول الكاريكاتور قضايا إقتصادية هي تدني الدخول، إنتشار البطالة، إرتفاع الأسعار، إلتهام الزيادة السكانية للدخل،تعثر مقترضي أموال البنوك،غش اللحوم و فسادها،كما تناولت قضايا إجتماعية أهمها : تفشي الرشوة و المحسوبية و أزمة الضمير و قضايا الفساد في التعليم (فساد كلية الطب).

(٨) دراسة :عيسي عبد الباقي موسي (٢٠٠٤)(١٢) بعنوان " معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد " دراسة تحليلية ميدانية ،استخدمت الدراسة منهج المسح الاعلامي لعينة من المضامين الصحفية عن الفساد نشرت في صحف الأهرام و الوفد و الأسبوع ،و توصلت الدراسة الي عدد من النتائج من أهمها : جاء استخدام الخبر الصحفي في صدارة الفنون الصحفية التي تناولت قضايا الفساد يليه التقرير الصحفي ثم العمود الصحفي،كما جاءت قضايا الاستيلاء علي المال العام ثم الرشوة ثم التهرب الجمركي بين قضايا الفساد بالصحف خلال فترة التحليل. و جاءت الصحف الحزبية في مقدمة المصادر التي اعتمدت عليها الصفوة في متابعة قضايا الفساد يليها الصحف الخاصة.

(٩) دراسة:ثروت فتحي كامل (٢٠٠٤)(١٣) بعنوان:"معالجة الكاريكاتورلقضايا الفساد في مصر " إستخدمت الدراسة منهج المسح الوصفي كما إستخدمت أسلوب تحليل المضمون و إختار عينة من صحف الأهرام ،الأخبار،الأحرار،العرب،الأسبوع،الأهالي خلال الفترة الزمنية من نوفمبر ٢٠٠١ حتي يوليو٢٠٠٤ و توصلت الدراسة إلي تناول الكاريكاتور قضايا الفساد في(١٥)مجالاً حيوياً تؤثرفي حياة المصريين اليومية و منها نهب أموال البنوك و الفقر و إرتفاع الأسعار و تساؤلات حول الفساد و تقيد حرية الصحافة و السياسات الحكومية و الحزبية المؤدية للفساد و الفساد في الإدارة المحلية و فساد رجال الأعمال و الفساد في قطاعات الوزارات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

(١٠) دراسة : ماكنيلان(١٩٦١)(١٤) عن :" نظرية الفساد" أكد من خلالها أن الفساد الإداري في كثير من صوره و بصفة خاصة الإختلاس يؤدي إلي إستبعاد قدر كبير من الموارد الإقتصادية للدولة ،و عي بطبيعتها موارد ذات أهمية بالغة في عمليات التنمية المختلفة و من ثم عدم الإستقرار السياسي.

(١١) دراسة :هينتينجتون(١٩٧٠)(١٥) حول: "التحديث و الفساد" التي تعرض فيها للفساد الذي صاحب عمليات التحديث الإجتماعي و الإقتصادي في كل من أمريكا و إنجلترا خلال القرن التاسع عشر ، و علل هذه الدراسة بالتأثيرات الفعالة التي تركتها الثورة الصناعية و نمو المصادر

الجديدة للثروة و القوة و ظهور طبقة جديدة من الأثرياء مما أدي لحدوث خلل و تصدع في البناء الإجتماعي.

(١٢) دراسة:شيلفر و فيشني (١٩٩٣)(١٦) عن:" فساد الإقتصاد في الدول النامية" أكدت أن أهم أسباب فساد الإقتصاد في الدول النامية يكون من خلال الدور الذي تلغبه الصفقات و المشروعات المتعددة الجنسيات ، و قد لوحظ أيضاً أن المشروعات الرأسمالية الخاصة المرتبطة بالمنافسة الشديدة غالباً ما تنطوي علي أساليب غير مشروعة تؤدي في النهاية إلي شيوع و نمو الفساد في الدول النامية .

(١٣) دراسة :بيير باولو جيجليولي(١٩٩٦)(١٧) بعنوان:"الفساد السياسي و وسائل الإعلام" اهتمت الدراسة بالدور الذي لعبته الصحف و أخبار التليفزيون في تناول فضيحة الفساد التي وقعت في ميلانو بإيطاليا. كشفت الدراسة من خلال تحليل مضمون تلك الوسائل و ذلك خلال عام بدورها الهام في نشر قضايا الفساد و التأثير علي الرأي العام و ذلك نتيجة استقلال وسائل الإعلام عن النظام السياسي.

(١٤) دراسة : ريك ستبنهورست (٢٠٠٠) (١٨) بعنوان: "دور وسائل الإعلام في كبح الفساد" تناولت الدراسة دور وسائل الإعلام في مساندة الحكومات لكبح الفساد و توصلت الدراسة إلي أن إستمرار هذا الدور يتطلب مزيداً من الشفافية و دعم حرية الإعلام.

تعقيب علي الدراسات السابقة:

ركزت معظم الدراسات السابقة على تحليل عدة صحف مصرية وعلى الرغم من اختلاف انتمائتها الا انها لم تقم بتحليل صحيفة اليوم السابع المستقلة وهذا ما انفردت به الدراسة الحالية وتحليلها لاهم قضايا الفساد المؤسسى فى مصر.

توصلت نتائج الدراسات السابقة الميدانية الى اهمية الصحف وبصفة خاصة المستقلة والحزبية كمصادر لمعلومات الشباب والنخبة حول قضايا الفساد وهو ما اتفقت معه الدراسة الحالية من خلال الدراسة الاستطلاعية المبدئية بالاضافة الى توسع الدراسة الحالية فى ان تلك الدراسة شملت الجمهور المصرى بشكل عام

تناول الدراسات السابقة لقضايا الفساد كان تناول عمدى اما الدراسة الحالية تناولت قضايا الفساد المؤسسى فى قطاعات مؤسسية متباينة(فساد الوزارات،فساد اعضاء البرلمان،فساد رجال الاعمال،فساد مديرى البنوك والشركات) وذلك خلال فترة زمنية طويلة تصل إلي٢٨ شهراً تقريباًمن عام ٢٠٠٨ إلي عام ٢٠١٠ بأسلوب الحصر الشامل الذي يناسب قضايا الفساد و يعطي نتائج أكثر دقة ، بما يجعل هذه الدراسة ضرورة بحثية و موضوعية.

مشكلة الدراسة و أهميتها:

تحددت مشكلة الدراسة في معالجة الصحف المصرية(قومية –حزبية – مستقلة) لقضايا الفساد المؤسسي في قطاعات (الوزراء- رجال الأعمال- أعضاء البرلمان- مسئولي البنوك) و بالتالي تتبلور المشكلة البحثية في تحديد مجمل المعالجة الصحفة لهذه القضايا و الكشف عن مدي

تحليل الصحف المصرية عن نوعية هذه القضايا و هوية مرتكبيها ، و تحدد معني قضايا الفساد من منطلق توجه الدراسة الراهنة من خلال :معجم المصطلحات السياسية (١٩)بأنها(مجموعة من الممارسات التي قد يباشرها بعض المسئولين في الدولة، و يتم بمقتضاها تسهيل خدمات أو تقديم إمتيازات حكومية للغير مقابل مكاسب خاصة غير مشروعة) خاصة القضايا المتعلقة بذوي المكانة الوظيفية في المجتمع من "كبار المسئولين و الوزراء و البرلمانيين و رجال الأعمال و مسئولي البنوك" أي تتعلق الدراسة بفساد أهل القمة أو النخبة و في هذا السياق تعرفهم الموسوعة السياسية (٢٠) بأنهم "مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزاً سياسياً أو إجتماعياً مرموقاً " في حين يعرفهم مجموعة من علماء الإجتماع بأنهم (٢١)" تلك الجماعة أو الفئة من الأفراد الذين يحظون بمكانة إجتماعية عالية و متميزة تؤثر علي أو تحكم بعض أو كل شرائح المجتمع"

و بالتالي تنطلق مشكلة الدراسة من مسلمتين أساسيتين:

المسلمة الأولي

تشابك أبعاد قضية الفساد و تداخلها باعتبارها قضية اجتماعية فالبعد الاقتصادي يرتبط بالبعد السياسي و البعد الثقافي و البعد الديني" و بالتالي تنظر المجتمعات الفاسدة إلي أعمال الفساد باعتبارها من أصول اللعبة السياسية وباعتبارها أحد مكونات الحياة اليومية "(٢٢) .

فقد أصبح الفساد هو المألوف و القاعدة العامة و وسيلة تكوين الثروات و الحصول علي المكانة السيادية في جميع قطاعات الحياة و علي جميع المستويات من الاقتصاد إلي السياسة إلي الأمن، و يشير" أحمد أنور"(٢٣)إلي أن شيوع الفساد يؤدي إلي أن يتحول القانون الرسمي إلي قانون أخر غير مكتوب ،يعرفه المتعاملون به وحدهم، و في هذا الوضع تتحول الحكومة من إدارة عامة تعمل وفقاً لأسس و قواعد عامة إلي حكومة أفراد يتبعون مصالحهم الخاصة ، بما يؤدي إلي تغليب المصلحة الخاصة علي المصلحة العامة ، و ينتهي الأمر بأن تفقد الحكومة ثقة الناس فيها،كما تفقد القدرة علي تطبيق السياسات و القواعد التي تضعها ، مما يزيد من التدهور في مستوي الثقة بين الحكومة والشعب ، بما يؤثر علي مشروعية النظام القائم و يهدد استقرار أوضاع المجتمع وانطلاقا من هذا الإطار الكلي لقضية الفساد في مصر ،فإن هذه الدراسة تعد ذات أهمية مجتمعية للاعتبارات التالية:

أولاً: استفحال قضية الفساد المؤسسي في المجتمع المصري بشكل خطير ، بما يهدد أمن و استقرار المجتمع ، حيث شهدت السنوات الأخيرة تدافع تلك القضايا عبر وسائل الإعلام (٢٤) "فقد احتلت مصر المركز رقم ٧٣ في قائمة الفساد لعام ٢٠٠٦ وفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية و تم عرض أكثر من ٧٣ ألف قضية فساد داخل الجهاز الحكومي بمعدل قضية كل دقيقتين طبقاً لتصريح اللواء هتلر طنطاوي رئيس هيئة الرقابة الإدارية السابق أكد فيه أن الحكومة أهدرت ٥٠٠ مليون جنيه في بيع الشركات المملوكة للدولة" .

ثانياً : تزايد معدلات قضايا الفساد المؤسسي في مصر داخل المؤسسات السيادية و المهمة في مصر ، من خلال أكثر الفئات التي تحتل مناصب قيادية مستغلة إمتيازات تلك المناصب ،لتسرق (المال العام) كيفما تشاء باعتباره مال خاص أمثال الوزراء و أعضاء مجلس الشعب حيث

الحصانة البرلمانية بما أضر بالأمن القومي و المجتمعي و زاد من حدة الطبقية في المجتمع و بالتالي أصبحنا بصدد كارثة حقيقة متمثلة في ضياع القيم الوطنية لأهل القمة وضياع قيمة الانتماء للوطن لغالبية أفراد المجتمع الذين لا يستطيعون إشباع حاجاتهم الأساسية في ظل إهدار المال العام واحتكار السلع و جنون الأسعار .

ثالثاً : انطلاقا مما سبق يجب أن تتكاتف جميع فئات و قطاعات المجتمع في التصدي لمختلف قضايا الفساد من خلال صحوة مجتمعية تشمل الأفراد و المؤسسات و بصفة خاصة الإعلامية و الرقابية نظراً لأثاره المختلفة في ظل مجتمع نامي يسعي للنهوض و النماء في مختلف مجالاته و قطاعاته ليصتدم بأهم عقبة و هي أثار قضايا الفساد المؤسسي و بالتالي تفشل جميع جهود التنمية الصادقة في المجتمع،و في هذا السياق يقول " إبراهيم شحاته" (٢٥) أن قضية الفساد تؤدي إلي تأخير الإصلاح الاقتصادي و القانوني و تعطيل النتائج الإيجابية لهما ،و إلي بطء معدل الاستثمار ومعدل النمو ، و يزيد من تكاليف المشروعات العامة و يخفض من حجم الاستثمارات و المعونات الأجنبية ونوعيتها ، و يؤدي إلي توزيع الدخل في المجتمع لصالح المفسدين و الفاسدين و لغير صالح الأغلبية ممن ليس لديهم مال أو نفوذ و ينتقص من دخل الدولة و من رفاهية المجتمع ، و من ثم أصبحت تلك المشكلة البحثية جديرة بالدراسة .

المسلمة الثانية :

اختلاف الأيديولوجيات والولاءات الفكرية و السياسية للأفراد و الجماعات و المؤسسات داخل المجتمع و بصفة خاصة المؤسسات الصحفية المصرية مجال الدراسة الراهنة التي تتعدد نماذجها الفكرية التي تتأثر بالأيديولوجية السياسية والإنتماءات الحزبية و ذلك بتحليل عدة صحف مصرية تمثل ايديولوجيات مختلفة و التي تتميز بالإضافة إلي رؤيتها الخاصة تجاه مختلف القضايا خاصة قضية الدراسة بسعة انتشارها و منها:-

١- الصحف المعبرة عن التوجه الأيديولوجي للسلطة و تمثله صحيفة الأهرام .
٢- الصحف المعبرة عن التوجه الأيديولوجي الليبرالي و تمثله صحيفة الوفد.
٣- الصحف المعبرة عن التوجه الأيديولوجي للدولة المدنية و تمثله صحيفة اليوم السابع المستقلة (*)

و تسعي الدراسة الحالية لمحاولة فهم و تفسير معالجة بعض الصحف المصرية و التي تعكس أيديولوجيات متباينة لقضية الفساد المؤسسي في قطاعات فساد (الوزراء و أعضاء البرلمان و رجال

* تعتبر صحيفة اليوم السابع صحيفة إخبارية مستقلة في الفكر و الرؤية علي أسس الدولة المدنية التي تجعل من القانون المرجعية الأولي و تتزن حركتها بالفصل التام بين السلطات،و تعتمد نهج اليمقراطية في السياسة و الحرية في الإقتصاد بمسئولية و طنية كأساس للتطور و النهضة و الإستقرار الإجتماعي، بلا إنتماءات سياسية حزبية أو إنحيازات عقائدية أو مذهبية أو طائفية. و هي صحيفة يومية شاملة تصدر عن الشركة المصرية للصحافة و النشر و الإعلام،و تصدر أسبوعياً مؤقتاً كل ثلاثاء .

الأعمال ومديري البنوك) و سوف تسعي الدراسة الحالية أيضاً لمحاولة موضوعية للإجابة علي تساؤلات الدراسة التالي :

تساؤلات الدراسة :

تسعي الدراسة الحالية إلى الإجابة علي سؤال رئيسي و هو :

ما مدي معالجة الصحافة المصرية لقضايا الفساد المؤسسي في مصر؟ و ينبثق من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية اهمها ما ياتي :-

١- ما فنون الكتابة الصحفية المصاحبة لقضايا الفساد المؤسسي في الصحف موضوع الدراسة؟
٢- ما اهم قضايا الفساد التي تناولتها الصحف المصرية موضوع الدراسة في القطاعات المؤسسية؟
٣- ما عوامل الفساد التي تركزت عليها الصحف المصرية موضوع الدراسة عند تناولها لابرز قضايا الفساد المؤسسي في القطاعات التالية (الوزراء- اعضاء البرلمان- مديري الشركات و البنوك – رجال الاعمال)؟
٤- ما الاثار الناتجة عن قضية الفساد المؤسسي التي ركزت عليها الصحف المصرية موضوع الدراسة ؟
٥- ما أساليب مواجهة قضايا الفساد المؤسسي في الصحف موضوع الدراسة؟
٦- ما وسائل الإبراز المصاحبة للموضوعات المنشورة عن الفساد المؤسسي في الصحف المصرية موضوع الدراسة؟
٧- ما موقع الموضوعات الصحفية المنشورة عن الفساد المؤسسي في الصحف المصرية موضوع الدراسة؟
٨- ما مصدر الصحف موضوع الدراسة في الحصول علي معلومات عن قضايا الفساد المؤسسي؟
٩- ما اساليب الإقناع المصاحبة لقضايا الفساد المؤسسي في الصحف موضوع الدراسة؟
١٠- ما اتجاه عرض موضوعات قضايا الفساد المؤسسي في الصحف موضوع الدراسة؟
١١- ما رؤية الصحف المصرية موضوع الدراسة في تفسير قضية الفساد؟
١٢- كيف صورت الصحف المصرية "موضوع الدراسة "النظام السياسي في المجتمع المصري من خلال تناولها لجرائم الفساد التي تم الكشف عنها في القطاعات التي عنيت بها الدراسة؟

أهداف الدراسة :

١.الكشف عن الدور الذي تقوم به الصحف المصرية في معالجة قضايا الفساد المؤسسي و محاربة الفاسدين و رؤيتهم لمواجهتها.
٢.التعرف علي معالجة الصحف المصرية موضوع الدراسة لقضايا الفساد المؤسسي شكلاً و مضموناً من خلال فنون الكتابة الصحفية و الأشكال الإخراجية و مصادر المادة الصحفية.
٣.التعرف علي أهم قضايا الفساد المؤسسي بصحف الدراسة خلال فترة الدراسة و اهم العوامل الفاعلة في هذه القضايا .
٤.التعرف علي حجم قضايا الفساد التي عالجتها الصحف المصرية خلال فترة الدراسة.

٥.تنمية الوعي العام المصري باهم قضايا الفساد من اجل اتخاذ مواقف ايجابية بناءه في مواجهتها.

٦.تقييم معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد المؤسسي في مصر.

نوع الدراسة :

تعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية التفسيرية(٢٦) التي تستهدف وصف و تحليل و استكشاف العلاقات بين المتغيرات كما تسعي الي تحليل المضمون بشقيه الوصف و الاستدلالي للصحف المصرية في رصدها لاحدي الظواهر الاجتماعية الخطيرة و هي قضية الفساد المؤسسي و اسلوب تناول كل صحيفة من صحف الدراسة لهذه القضية (فساد الوزراء –اعضاء البرلمان- مديري البنوك- رجال الاعمال) و موقف الحكومة من الفساد و العوامل الناتجة عنه و اساليب مواجهته و صورة النظام السياسي المصري كما تعكسها كل صحيفة.

لجأت الدراسة لاستخدام منهجين بحثيين كما يلي:

منهج الدراسة:

١- **منهج المسح الإعلامي(٢٧)** : عن طريق المسح الشامل لجميع أعداد صحف الدراسة(الأهرام – الوفد- اليوم السابع) خلال أعوام ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ بهدف الوقوف علي كيفية معالجة صحف الدراسة لقضايا الفساد المحددة في قطاعات الدراسة، كما تم إستخدام هذا المنهج أيضاً لمسح الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

٢- **المنهج المقارن:** إستعانت به الدراسة لملاحظة و رصد أوجه الشبة والإختلاف وكذا مدي التباين أو الاتساق (٢٨)في المعالجة الصحفية لعينة من قضايا الفساد المنشورة في صحف الدراسة خلال فترة الدراسة ،كما استعانت به الدراسة في تحديد أوجه التشابة و الإختلاف بين صحف الدراسة و ذلك للوقوف علي كيفية معالجة كل صحيفة لقضايا الفساد المحددة بالدراسة خلال فترة الدراسة

أدوات التحليل :

١- تحليل المضمون:

استعانت الباحثة بأداة تحليل المضمون للتوصل إلي الوصف الكمي للمحتوي الظاهر لعملية الاتصال(٢٩) ،و تم اختيار وحدة الموضوع كوحدة للعد و القياس من خلال تحليل جميع الأخبار و التقارير و المقالات و الأحاديث و التحقيقات التي نشرت بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل . للتوصل إلي البيانات التي تساعد في التعرف علي طبيعة معالجة الصحف المصرية"القومية و الحزبية و المستقلة" لقضايا الفساد المؤسسي خلال التحليل.

٢-تحليل الخطاب:

حيث اعتمدت الباحثة في إطاره علي أداة مسارات البرهنة (٣٠) ، حيث تم رصد الأدلة و البراهين التي اشتملت عليها الموضوعات المنشورة عن الفساد المؤسسي في الصحف موضوع الدراسة بهدف إقناع الجمهور بوجهة نظرها.

مبررات اختيار صحف الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة التحليلية في صحف الأهرام،الوفد، اليوم السابع،و التي رأت الباحثة أنها تمثل كافة الإتجاهات و التيارات في مصر.إذ تعبر جريدة الأهرام القومية عن أيديولوجية السلطة و تعبر جريدة الوفد الحزبية عن أيديولوجية ليبرالية رأسمالية و تعبر جريدة اليوم السابع المستقلة عن الدولة المدنية بلا إنتماءات حزبية أو عقائدية.

و تم تحليل المواد الصحفية المتعلقة بقضايا الفساد المؤسسي في جميع أعداد هذه الصحف التي خضعت للتحليل خلال أعوام ٢٠٠٨ ،٢٠٠٩ ،٢٠١٠ للتوصل إلي الدلالات و الإستنتاجات التي يود البحث التوصل إليها فيما يتعلق بالمعالجة الصحفية لقضايا الفساد في القطاعات المؤسسية المحددة بالدراسة.

عينة الدراسة :

تم اختيار صحف الدراسة و اعدادها التي خضعت للتحليل بناء علي" الطريقة العمدية" و ذلك من خلال إتباع اسلوب الحصر الشامل لصحف الدراسة لمسح كل قضايا الفساد التي ظهرت خلال فترة الدراسة و ذلك من أول يناير عام ٢٠٠٨ إلي نهاية أبريل عام ٢٠١٠ ،اي ان الدراسة امتدت لفترة زمنية بلغت ٢٨ شهرا ، و بلغت الأعداد التي خضعت للتحليل من جريدة الأهرام(١١٢) عدداً ،جريدة الوفد(١١٢)عدداً، جريدة اليوم السابع(١١٢) عدداً.و ذلك بواقع (٣٣٦) لكل الصحف المصرية موضوع الدراسة خلال فترة التحليل .

و في هذا الصدد يشير د.سمير محمد حسين (٣١) انه في الدراسات التحليلية عن المعالجات الصحفية لبعض القضايا السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية خلال فترة زمنية ، يلجأ الباحث الي اختيار صحف معينة تتميز بطابع خاص في معالجتها الاعلامية بطريقة عمدية خشية الا تمثل تمثيلا صحيحا في العينة العشوائية . كما تختار الدراسة اعداد معينة صدرت في ايام معينة اختيارا عمديا لان هذه الاعداد تناولت القضايا موضع الدراسة التحليلية تناولا متعمقا مكثفا بالمقارنة ببقية الفترة الزمنية و قد لا تتيح العينة العشوائية او المنتظمة ظهور هذه الاعداد بوزنها النسبي و لهذا يختار الباحث اختيارا عمديا .

فترة الدراسة التحليلية:

شملت فترة الدراسة التحليلية للصحف موضوع الدراسة في معالجتها لقضايا الفساد المؤسسي في مصر من عام ٢٠٠٨ إلي عام ٢٠١٠ نظراً لأن هذه الأعوام الثلاثة الاخيرة كانت اكثر الاعوام المصرية ظهوراً لجميع الوان الفساد المجتمعي و منه علي وجه الخصوص الفساد

المؤسسي،الأمر الذي يثري فرصة الحصول علي بيانات و معلومات تتعلق بمعالجة الصحف المصرية موضوع الدراسة لقضايا الفساد المؤسسي في ضوء تفاوت مواقف الصحف القومية و الحزبية و المستقلة من هذه القضية .

إجراءات التحليل:

قامت الباحثة بوضع تصور مبدئي لإستمارة التحليل. و قامت بدراسة إستطلاعية لعينة محدودة من أعداد الصحف موضوع الدراسة. و بعد عرض الإستمارة علي مجموعة من المحكمين تم إعدادها في شكلها النهائي ، و قامت الباحثة بتجميع البيانات الخاصة بتحليل المضمون في النهاية .

أسلوب التحليل الإحصائي:

اعتمدت الدراسة علي الأساليب الإحصائية التالية:

١- اختبار لتحليل التباين بين المجموعات في اكثرمن مجموعتين.One way anova
٢- اختبار لدراسة الفرق بين المتوسطات الحسابية لمجموعتين من البحوثين. T.test
٣- معامل ارتباط لمعرفة العلاقات الارتباطيةبين متغيرات الدراسة.Pearson Correlation
٤- الأوزان المرجحة و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية.
٥- الجداول التكرارية.

صدق و ثبات التحليل:

للتحقق من صدق اداء القياس قامت الدراسة بعرض استمارة تحليل المضمون و التعريفات الاجرائية المحددة لفئاتها علي مجموعة من المحكمين من الاساتذة المتخصصين(٣٢)، ثم ادخلت التعديلات علي استمارة تحليل المضمون وفقا لوجهات نظرهم لتصبح علي صورتها الحاليه.

فئات التحليل:

ارتبطت فئات التحليل بتساؤلات البحث و أهدافه و انقسمت إلي :

أولاً:فئات الشكل، و شملت :

١- اسم الجريدة (الأهرام- الوفد- اليوم السابع).
٢- حجم التكرارات الخاصة بقضية الفساد المؤسسي.
٣- فنون الكتابة الصحفية المستخدمة (خبر- تقرير- حديث- مقال- تحقيق).
٤- وسائل الإبراز المصاحبة (صور شخصية موضوعية – إطارات – رسوم بيانية).
٥- اشكال العناوين المصاحبة لقضية الدراسة (عناوين رئيسية – ممتدة – عمودية).
٦- موقع الموضوعات المنشورة علي مستوي كل صحيفة علي حدة.
٧- مصدر الصحف في الحصول علي المعلومات (محرر الصحيفة – وكالات الأنباء – كاتب – مجهول المصدر).

ثانياً :فئات المضمون، و شملت:

١- الفئات الخاصة بقضايا الفساد المؤسسي:تتمثل:(قطاع الوزراء – قطاع أعضاء البرلمان – قطاع مديري البنوك – قطاع رجال الأعمال)

٢- مسارات الإقناع،و تشمل:

أ)مسارات عقلية : تعتمد علي الأدلة و الحقائق و البراهين.

ب)مسارات عاطفية : تعتمد علي إسلوب الإنشاء و البلاغة و الوصف.

٣- وظيفة المضامين المقدمة : توضح الدراسة الفئات الفرعية التي تشتق من فئات التحليل الرئيسية من خلال الجدول رقم (١) و الذي يتضمن تلك الفئات علي النحو التالي:

جدول رقم (١) يوضح فئات التحليل الرئيسية و الفرعية

فئات التحليل الفرعية	فئات التحليل الرئيسية	مسلسل
١.	رؤية الصحيفة لقضية الفساد(*)	تعريف و تفسير موقف الحكومة من الفساد
٢.	عوامل قضية الفساد	نظام الحكم الشمولي في مصر عدم تطبيق القوانين انحراف القيادات تباطؤ الفصل في بعض القضايا الخلل الإداري في المؤسسيات الحكومية تهميش دور السلطة القضائية الحصانة البرلمانية سلطات المسئولين الإدارية و القانونية
٣.	آثار قضية الفساد	إهدار المال العام غياب العدالة الاجتماعية الفجوة الطبقية بين الاغنياء والفقراء ضعف الثقة فى الحاكم والمسئولين والقانون تدنى قيم الانتماء للوطن
٤.	أساليب مواجهة الفساد	تحقيق العدالة الإجتماعية تدعيم سلطات القضاء و استقلاله استقلال الأجهزة الرقابية العقاب الفوري للمنحرفين في قضايا الفساد تقديم إقرارات الزمة المالية للمسئولين تشديد الرقابة علي البنوك أن يكون للرقابة الشعبية وجود حقيقي تغيير النظام الإستبداد تدريجياً
٥.	صور النظام السياسي في المجتمع	نظام ديموقراطي نظام استبداد

* قامت الباحثة قبل إجراء الدراسة التحليلية علي العينة الأساسية بعمل دراسة استطلاعية علي عينة تم أخذها بطريقة عشوائية من صحف الدراسة خلال عام ٢٠٠٨ و ذلك لتحليل مضمونها حول قضايا الفساد المؤسسي في مصر بهدف استخراج أهم الفئات الفرعية التي يمكن أن تندرج تحت فئات التحليل الرئيسية المحددة بالدراسه.

نتائج الدراسة التحليلية

معالجة صحيفة الأهرام لقضايا الفساد المؤسسى:

أولاً: التوجه الأيديولوجي لصحيفة (الأهرام)

تسعي الدراسة الراهنة خلال فترة الدراسة إلي محاولة التعرف علي معالجة أيديولوجية السلطة والتى تمثلها صحيفة الاهرام بإعتبارها الصحيفة الرسمية للحكومه المصرية ولسان حال حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى والتى تعد من أبرزالتطبيقات العملية لأيديولوجية السلطة تجاه قضايا الفساد من حيث الرؤية و العوامل و أساليب المواجهة و صورة النظام السياسي في المجتمع كما تعكسها الصحيفة .

و علي الرغم من تحليل تلك المرحلة إلا أن ما تحمله من نتائج علي المستوي السياسي الإجتماعي كان نتيجة للأعوام السابقة ، نظراً لعدم تغيير رئيس الجمهورية و بالتالي تظل السياسات واحدة تجاه مختلف قضايا المجتمع .

و في هذا السياق يقول "طه عبد العاطي"(٣٣) عندما أجريت الإنتخابات البرلمانية الأولي في عهد مبارك سنة ١٩٨٤ قام الحزب الوطني بإعلان مبادئ الحزب في برنامجه الإنتخابي و منها:-

١- التأكيد علي قضية الديمقراطية فكراً و سلوكاً بإعتبارها تجسد المعني الحقيقي لحكم الشعب و بواسطة الشعب و لمصلحة الشعب.
٢- تطبيق مبدأ ديمقراطية الحكم و سيادة الشعب علي كل مستويات السلطة الحاكمة و من ثم يصر الحزب علي تأكيد الالتزام بالشرعية الدستورية ذي الرقابة البرلمانية علي أعمال الحكومة و إحترام كل الأراء و الإجتهادات الوطنية المعارضة و أخيراً إعمال مبدأ سيادة القانون و إستقلال القضاء .

ترى الباحثه أنه منذ عقد أول إنتخابات برلمانية للسيد رئيس الجمهورية و رئيس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٨٤ و حتي الآن ظلت مبادئ الحزب الوطني كما هي لا تتغيرعلي الرغم من تضاعف قضايا الفساد المؤسسي في مصر ،ففي خطاب الرئيس مبارك(٣٤) في المؤتمر السابع للحزب الوطني الديمقراطي" أكد أن الحزب الوطني الديمقراطي هو الحزب الوحيد القادر علي ترسيخ الممارسة الديمقراطية ، و الاهتمام بالمشروعات التنموية الكبري و إعداد شباب مصرلتولي مسئولية العمل الوطني و مواجهة تحديات العصر و الحفاظ علي العدالة الإجتماعية و تحقيق التوازن بين الحقوق و الواجبات لكل فئات المجتمع ، وتدعيم المشاركة الشعبية الفعالة في الشئون العامة ، و إعلاء كلمة القانون و إستنكار الفوضي و حماية حقوق الأقلية في التعبير عن آرائها و توجهاتها و توفير الإحتياجات الأساسية لكل مصري و مصرية".

و في هذا السياق تري الدراسة الحالية أن صحيفة الأهرام تدفع بنشر مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي كاملة و ذلك في مقابل تدني نشر قضايا الفساد المؤسسي في مصر.

ثانياً : معالجة صحيفة الأهرام لقضايا الفساد المؤسسي في مصر:

أكدت صحيفة الأهرام أن حكومة الحزب الوطني الديموقراطي لا تتستر علي الفساد من أي نوع ، و بالرغم من أن الفساد في مصر يعد حالات فردية و ليس قضية الا أن الحكومة دائما يكون لها السبق من خلال أجهزتها الرقابية المتعددة في رصد المخالفات و مواجهة الفاسدين و تقديمهم للمحاكمة . مع الأخذ في الاعتبار أن الحكومة تتوخي الدقة حتي لا تتهم الأبرياء جزافاً ، بل تحاول الإلمام بخيوط الفساد ثم تقديمه للمحاكمة و عرضه علي الرأي العام، وسوف يتضح لنا ذلك المعني من خلال تحليل المضامين الصحفية بصحيفة الاهرام خلال فترة التحليل و الخاصة بقضايا الفساد موضوع الدراسة كما يلى:

أولا :فنون الكتابة الصحفية المصاحبة لموضوعات قضية الفساد المؤسسى:

يتضح من الجدول رقم (٦)ان فنون الكتابة الصحفية المصاحبة لموضوعات قضية الفساد المؤسسى فى صحيفه الاهرام: بلغت((٥٠) وحدة: شملت: فى الترتيب الاول (٢٠)تقريروذلك بنسبة٤٠٪ ثم(١٣) خبر بنسبة ٢٦٪ و يليه عدد (٧) مقالات بنسبة ١٤٪ ثم عدد (٦) تحقيق بنسبة١٢٪ ثم عدد (٤)للحديث الصحفي و ذلك بنسبة ٨٪) من الاجمالى خلال فترة التحليل.

ثانيا: موضوعات قضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

يتضح من الجدول رقم(٢) ان اهم القطاعات المؤسسية التى ركزت عليها صحيفة الاهرام فى معالجة قضايا الفساد المصرى خلال فترة الدراسة جاءت كما يلى:قطاعات مديرى الشركات والبنوك فى الترتيب الاول بنسبة ٤٠٪من الاجمالى ،يليها قطاعات اعضاء البرلمان بنسبة ٣٠٪،ثم قطاعات رجال الاعمال بنسبة ٢٠٪ واخيرا ضعفت معالجة صحيفة الاهرام للفساد فى قطاعات الوزراء بنسبة ١٠٪من الاجمالى خلال فترة التحليل بما يعكس رؤية الصحيفة لتلك المعالجة والتى سيتم تفسير دلالاتها فى السطور التالية .

ثالثا :عوامل الفساد التى وظفتها الصحيفة فى معالجه قضايا الفساد المؤسسى:

يتضح من الجدول رقم(٣) ان اهم عوامل الفساد فى صحيفة الاهرام خلال فترة الدراسة: جاءت مرتبة كما يلى، اولا عامل" انحراف القيادات" جاء فى الترتيب الاول بنسبة ٣٠٪،يليه عامل"سلطات المسئولين المالية والادارية"بنسبة ٢٦,٦٪ ،ثم الخلل الادارى فى المؤسسات الحكومية وذلك بنسبة ١٦,٦٪ ، ثم تباطؤ الفصل فى بعض القضايا بنسبة ١٣,٣٪،يليه عامل الحصانه البرلمانية بنسبة ١٠٪،واخيرا عامل عدم تطبيق القوانيين وذلك بنسبة ٣,٣ ٪ من الاجمالى خلال فترة التحليل ،فى حين لم تذكر صحيفة الاهرام طيلة فترة التحليل اية اشارة لعامل "نظام احكم الشمولى" كاحد اهم عوامل الفساد المؤسسى فى مصر،وذلك على العكس تماما من صحيفتى الدراسة"الوفد،اليوم السابع" .

رابعا : نتائج وأثار قضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

يتضح ذلك من خلال الجدول رقم(٤) :الخاص بمعالجة صحيفة الاهرام لاثار ونتائج قضايا الفساد المؤسسى فى القطاعات المصرية موضوع الدراسة:والتى جاء فيها ان "اهدار المال العام" جاء فى الترتيب الاول بنسبة ٣٣,٣٪،يليه تدنى" قيم الانتماء للوطن" بنسبه ٢٦,٦٪ ،ثم الفجوة الطبقية بين الاغنياء والفقراء بنسبه ٢٠٪،يليه نتيجة "غياب العدالة الاجتماعية" بنسبة١٣,٣ ٪ ،واخيرا "ضعف الثقة فى الحاكم والمسئولين" بنسبة ٦,٦٪ وفق توجه الصحيفة والتى سيتم تفسيره لاحقا.

خامسا:اساليب مواجهة قضايا الفساد في القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة :

يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٥):الذى يتضمن اساليب مواجهه قضايا الفساد فى القطاعات موضوع الدراسة بصحيفة الاهرام :وذلك كما يلى:جاء اسلوب "العقاب الفورى للمنحرفين" فى الترتيب الاول بنسبه ٣٠٪،يليه كل من اسلوب" تحقيق العدالة الاجتماعية"واسلوب"تشديد الرقابة على البنوك"وذلك بنسبة ٢٠٪لكلاهما،ثم" تدعيم سلطات القضاء واستقلاله" بنسبة ١٣,٣٪،يليه اسلوب"استقلال الاجهزة الرقابية" بنسبة ١٠٪،ثم تقديم اقرارات الذمه المالية بنسبة ٦,٦٪من الاجمالى ،بينما لم تطرح صحيفة الاهرام اسلوبى"الرقابة الشعبيه،وتغيير النظام الاستبدادى" كإحدى اساليب مواجهه الفساد المؤسسى فى مصر خلال فترة التحليل ،وذلك على العكس تماما من معالجة صحف الدراسة الاخرى لاساليب مواجهه الفساد المؤسسى.

سادسا : وسائل الابراز بقضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

تتضح هذه الرؤية من خلال الجدول رقم(٧) بالملاحق:والذى يستعرض وسائل الابراز التى استخدمتها صحيفة الاهرام فى معالجة قضية الدراسه ،وذلك كما يلى:جاءت الصور الشخصية بنسبة ٤٣,٣٪،يليها الاطارات والبراويز بنسبه ٣٣,٣٪ ،ثم الصور الموضوعية بنسبه ٢٣,٣٪من الاجمالى ،فى حين لم تستخدم الصحيفة الرسوم البيانية خلال فترة التحليل.

سابعا:الموقع الاخراجى لقضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

تتضح هذه المعالجة من خلال الجدول رقم (٨) :الذى يوضح الموقع الاخراجى الذى استخدمته صحيفة الاهرام فى اخراج قضية الدراسة عبر صفحاتها ،والتى جاء فيه :استخدام الصحيفة "للصفحات الداخلية "فى الترتيب الاول بنسبة ٩٠٪،يليه نسبة ١٠٪للصفحات الاولى،فى حين لم تشتخدم الصحيفة موقع الصفحة الاخيرة فى المعالجة خلال فترة التحليل نظرا للسياسة التحريرية للصحيفة.

ثامنًا:مصدر الصحيفة فى الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد موضوع الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٩) هذه الرؤية كما يلى:اعتمدت صحيفة الاهرام على المحريرين الصحفيين فى كتابة قضايا الفساد موضوع الدراسة وذلك بنسبة ٧٠٪،وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة الجدول رقم (٦) الذى يتضح من خلاله فنون الكتابة الصحفية التى ركزت عليها الصحيفة من قبل محرريها،وذلك فى فنون التقرير والخبر بنسبة ٤٠٪،٢٦٪ لكلا منهما على التوالى.ثم جاءت

فئه "غير محددة المصدر"فى الترتيب الثانى بنسبة ٢٢٪،يليه مصدر كاتب بنسبة ٤٪،ثم كل من مصدرى "وكالات الانباء ،ومصاحف"بنسبة ٢٪ لكل مصدر منهما ،بينما لم تستخدم الصحيفة مصدر مراسل خلال فترة التحليل ،نظرا لعدم اهتمامها بفساد المحليات،الذى يعد اهم بؤر الفساد المؤسسى فى مصر فى مختلف القطاعات.

تاسعًا: مسارات الاقناع بقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

تتضح هذه الرؤية التحليلية من خلال الجدول رقم (١٠) :الذى يوضح المسارات الاقناعية المنطقية والعاطفية التى استخدمتها الصحيفة فى معالجة قضية الدراسة ،كما يلى:جاءت الاساليب "المنطقية والعاطفية معا" بنسبة ٥٠٪ ،ثم المسارات المنطقية بنسبة ٣٠٪، يليها المسارات العاطفية بنسبة ٢٠٪من الاجمالى .

عاشرًا:مسارات الاقناع المنطقية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

يتضح هذا التحليل من خلال الجدول رقم (١١):الذي يوضح مسارات الإقناع المنطقية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة بصحيفة الأهرام، كما يلي: إعتمدت الصحيفة علي كل من أرقام و بيانات،إستشهاد، عرض جانبي الموضوع ،كمسارات اقناعية منطقية لديها ، بنسبة ٣٣,٣ ٪ لكل مسار منهما،الامر الذى يؤكد رؤية الباحثة فى استخدام الصحيفة لهذه المسارات المنطقية من خلال عرض مؤيد بعيدا تماما عن المعارضة بحكم الصفة الرسمية الحكومية للصحيفة .

الحادي عشر: مسارات الاقناع العاطفية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

يتضح هذا التحليل من خلال الجدول رقم (١٢):الذي يوضح مسارات الإقناع العاطفية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة بصحيفة الأهرام، كما يلي:تمثلت المسارات العاطفية لدى الجريدة في تجهيلهل للمعلومات بهدف المبالغة فيها بنسبة ٥٠٪، ثم الوصف و التهويل أو التهوين للمعلومات المقدمة بنسبة ٣٠٪، ثم البلاغة و الخطابة بنسبة ٢٠٪ من الإجمالي.

الثاني عشر: طريقة العرض المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

يتضح هذا التحليل من خلال الجدول رقم (١٣):تمثل اهتمام الاهرام بعرض قضايا الفساد على صفحاتها بعرض الحدث بنسبة ٥٠٪،الامر الذى يتوافق مع نمط ملكيتها الحكومية،لذا اتضح حرص الجريدة على نقل تصريحات المسئولين فيما يتعلق بقضايا الفساد،ويؤكد ذلك ايضا ان عرض المشكلة دون حلها فى الترتيب الثانى ٤٠٪،وفى الترتيب الاخيرعرض الجريدة للمشكلة و تقديم حل لها بنسبة ١٠ ٪ ، و اتضح للباحثة أن انتقاد الجريدة لبعض المشكلات القائمة أتي في إطار انحراف بعض المسئولين في قدرتهم في التعامل مع سياسات الحكومة ،بالإضافة أن هؤلاء المسئولين تم إدانتهم جنائياً.

و فيما يلي نعرض نتائج تحليل المضمون الخاص بمعالجة صحيفة الأهرام لقضايا الفساد موضوع الدراسة:-

فقد أشارت صحيفة الأهرام في تقرير بعنوان(٣٥):" رجال الأعمال و برنامج الرئيس للإسكان"، الذي يتحدث عن حالة الاستغلال الاحتكاري للشباب و الفقراء و الاستغلال الأسوأ لبرنامج الرئيس لإسكان تلك الفئات بأقل تكلفة ممكنة بالنسبة لهم (برنامج ابني بيتك - برنامج إسكان الشباب) بما يحقق مصلحة رجال الأعمال و لا يقدم سكناً للفقراء.

و بالتالي يستطيع رجل الأعمال أن يحقق معدل ربح يبلغ نحو ١٨٨.١ ٪ من سعر التكلفة الفعلية و هذا المعدل البالغ الارتفاع للربح لا يوجد إلا في الاقتصاد الأسود أو نتيجة الإحتكار و أسعاره الاستغلالية .

كما إستعرضت الصحيفة في تقريرها صفقات شراء شركات القطاع العام بأقل كثيراً من سعرها الحقيقي ضمن عمليات الفساد المالي و الإداري و نهب المال العام التي تحدث في عمليات الخصخصة في مصر .

دفع التقرير بعوامل تزاوج السياسية و المال و الخلل الإداري في بعض المؤسسات و سهولة الإفلات من العقاب كأحد أهم العوامل المسببة للفساد المؤسسي في مصر .

و محرر هذا" التقرير" حلل تفصيلياً فساد رجال الأعمال و برنامج الرئيس للإسكان و لكنه لم يشر إلي أية أسماء بعكس صحيفتي الدراسة الوفد و اليوم السابع إلا أنه لا يحتاج إلي ذكر أسماء لترشد الرأي العام ضد ما يحدث تجاوزات صارخة من قبل الحكومة و رجال الأعمال.

و جاء حل هذه المشكلة هو ضرورة تغيير آلية تنفيذ المشروع و استبعاد رجال الأعمال المستغلين و إعطاء الأرض و منح البناء للمواطنين مباشرة و سياسات تحقق العدالة الاجتماعية و تشغيل العاطلين و تأسيس نظام عادل للأجور.

و من النماذج الواضحة للعلاقات المشبوهة و إستغلال النفوذ ما قام به رجالات الدولة و ذلك في تقرير(٣٦) بعنوان" تورط رجالات الدولة في قضايا الفساد و انهيارات صخرية تذهب بحياة المئات"

ليوضح كيفية سيطرة الساسة في مصر علي مجريات السوق و إستغلال نفوذهم بما يخدم جيوبهم حيث يتراجع دخل الفرد ليمتد إلي ذلك اقتصاد رؤوس الأموال الضخمة و العملاقة التي يملكها رجالات الدولة حيث يتنبأ كاتب التقرير بما سيحدث مستقبلاً كاتباً " غير أن خطأ واحد كفيل بإنتشار فضيحة دولية من شأنها أن تخطف الأضواء لتكون مادة دسمة للإعلام العربي "

ذكر ذلك في سياق عرض ملابسات قضية قتل الفنانة اللبنانية و التي تشير فيها أكثر الأدلة إلي تورط رجال من المستوي الأول في حكومة مبارك .

و أوضح التقرير ان أهم عوامل الفساد جاءت من خلال قصور بعض التشريعات و الخلل الإداري في الوزارات و تزاوج السياسة و المال.في حين لخص أهم أساليب مواجهة الفساد في الحد من سلطة الدولة.

و لتفسير هذا التقرير حول فساد الوزراء يشير "فؤاد سروجي "(٣٧) يستخدم مسئولون حكوميون حرية القرار المعطي لهم لتعديل نشاطهم من أجل منفعة مادية شخصية لهم ، و تقليل

فرص الخدمات و تأخيرها أو منعها ، و قد يدمر ذلك شرعية الحكومة و مصداقيتها و إنضباط الناس مع القوانين و الأنظمة ،فالفساد يضرب بجذوره في الطبقات العليا للموظفين بما يؤدي إلي وجود تشوهات خطيرة في طريقة عمل المجتمع و الدولة، و الموظفون الفاسدون يدمرون خيارات القطاع العام مقابل الحصول علي أجور كبيرة ،و وضع سياسات غير فعالة، و تنفق الحكومة أكثر مما يلزم علي المشاريع الجيدة أو علي مشاريع غير مفيدة.

و أشارت الصحيفة إلي خبر بعنوان" إتهام صاحب "النساجون الشرقيون " بالفساد المالي" و ذلك في قضية رشوة متهم فيها عدد من القضاة إضافة إلي محامي رئيس لجنة الإنتاج الصناعي و الطاقة في مجلس الشوري المليارير محمد فريد خميس و الذي نفي صلته بالقضية و الجدير بالدهشة أنه بعد صمت طويل من أحد القياديين في الحزب الوطني الحاكم.تفجر القضية حسم مجلس الشوري عدم رفع الحصانة البرلمانية عن رجل الأعمال المتورط في الرشوة .

في صحيفة الأهرام تم عرض الخبر بهذا الشكل دون أن يسرد تفاصيل القضية أو حتي يبدي رأيه فيها أو يشير إلي أي سبب من أسباب هذا الفساد ، في حين تناولته الصحف الدراسية موضوع الدراسة" (جريده الوفد و جريده اليوم السابع) بتحليلات وافية لتنبه الرأي العام لما يحدث مع رجالات السياسة و الأعمال في مصر.

و تأكيداً لدور الحكومة في مواجهة الفساد و ملاحقته كما تشير صحيفة الأهرام من خلال سلسلة من المواد الصحفية حول هروب رجال الأعمال سبقت الخبر السابق.

و ذلك في خبر صحفي بعنوان(٣٨)" إتهام أشرف السعد بإخفاء رجل أعمال هارب ب ٤٠٠ مليون جنيه" متهما بالاستيلاء علي ٤٠٠ مليون جنيه اقترضها من بنكي القاهرة و المهندس.

و خبر آخر بعنوان(٣٩) "إحباط محاولة هرب رجل أعمال مصري بعد اتهامه بالاستيلاء علي ٢٢٢ مليون جنيه "

ويليه تقرير صحفي بعنوان(٤٠) "اتهام رجل أعمال مصري و ١٧ مسؤولاً في بنك القاهرة بنهب ملياري جنيه و الجدير بالذكر أن المتهمين ظلوا يرتكبون جرائمهم منذ عام ١٩٩٦ حتي أبلغت مباحث الأموال العامة و هيئة الرقابة الإدارية النيابة بإستيلاء المتهمين علي قروض بمبلغ ٩,١ مليار جنيه الذين خانوا الأمانة في أداء عملهم و عدم حفاظهم علي أموال الدولة و الشعب (مسئولي البنك).

وجاء خبرتحت عنوان(٤١) "إتهام جديد من رجل أعمال مصري ضد البوشي يؤجل إجراءات ترحيله للقاهرة . "

و استكمالاً لهروب رجال الأعمال من مصر نظراً لتورطهم في قضايا فساد جاء خبر بعنوان(٤٢) "محمد فؤاد المهندس يكشف تفاصيل هروب الهواري و يروي تفاصيل برنامج القاهرة اليوم مع عمرو اديب حول تفاصيل القضية ."

فصحيفة الأهرام استعرضت العديد من الأخبار و التقاريربشكل إخباري فقط لا يوجد فيها رأي الكاتب أو ناقليه أو أي تعليق عن قضية الفساد.

و الجدير بالذكر أن معظم حالات الفساد تتم بغطاء قانوني،حيث عرضت الصحيفة تقرير بعنوان(٤٣) "السجن ١٥ عاما ل ١٤ متهما في قضية نواب القروض بمصر" القائمة تضم وزيراً سابقاً و نواب بالبرلمان و مجموعة من كبار رجال الأعمال بعد مارثون قضائي استمر ٦ سنوات تم خلالها تداول القضية أمام المحاكم منهم صاحب و مؤسس بنك النيل و محمود عزام برلماني و وزير السياحة الأسبق و رئيس لجنة الخطة بالبرلمان و مؤسس و رئيس بنك الدقهلية الوطني للتنمية.

و ذكرت الصحيفة جميع الأسماء تفصيلياً في هذه القضية نظراً لأن الحكم بات نهائياً و هذه هي الطبيعة التحليلية للصحيفة خلال فترة التحليل فيما يتعلق بقضايا الفساد في مصر الجدير بالذكر بأن عنوان القضية و هو "نواب القروض بمصر" هو عنوان صحفي تناولته كل الصحف المصرية في حين وصفت المحكمة الجلسة "بيوم الحساب و القصاص" من المتهمين ورداً منها علي تسمية القضية بقضية نواب القروض قال القاضي انها ليست قضية نواب لان البرلمان فصلهم و اسقط عضويته عنهم بمجرد تيقنه من أنهم مجرمون و ليست قضية قروض لأن ما قاموا به لا يمكن أن يوصف بأنه اقتراض من البنوك بل نهب أموالهم .

تحليل صحيفة الأهرام لهذا الموضوع كان سرداً إخبارياً تفصيلياً لأحداث المحاكمة و الذي يشير إلي أهم عوامل الفساد في مصر و هي الخلل الإداري في مؤسسات الدولة و قصور التشريعات التي تسهل الاستيلاء علي المال العام و إهداره الذي يعد أهم أثر لهذا الفساد في حين لم يشر كاتب التقرير إلي أي رأي مباشر عن هذه القضية.

و استكمالاً لإهدار المال العام بتزاوج المال و السلطة جاء مقالاً بعنوان(٤٤)" هروب رجال الأعمال المصريين و العض علي اصابع الحكومة بعد إقتراضهم ملايين الدولارات خاصة إذا أفلس القارض سبب ذلك إهتزاز المركز المالي للبنك"

حيث طرح كاتب المقال العديد من التساؤلات حول قضية هروب رجال الأعمال من مصرو التي تشبه حركة القطيع نظراً لتعثرهم عن سداد قروض بنكية بلا ضوابط وهي :لماذا يهرب هؤلاء ؟ هل هي عملية نصب مدبرة أم إفتقاد للثقة بين الحكومة و رجال الأعمال؟

تحدث" كينز" الاقتصادي المعروف، و الذي استشهد به كاتب المقال" عن وجود فساد في الجهاز المصرفي يظهر بوضوح في تركز منح القروض لعدد محدود من رجال الأعمال و بمبالغ كبيرة جداً الأمر الذي يفسر العمولات التي يحصل عليها العاملون في المصارف تجعلهم يفضلون منح القروض بهذه المبالغ الكبيرة و لهذه الفئة المحدودة من رجال الأعمال ،و غني عن الذكر أن الدراسات الاقتصادية قد أكدت أن التقارب بين رجال الأعمال و رجال السياسية و ما ترتب عليه من منح قروض ضخمة بلا ضمانات كافية كانت السبب الرئيسي في الأزمة الاقتصادية في مصر،و استكمالاً لأسباب تحليل القضية نجد أن عامل ضعف رقابة البنك المركزي علي الجهاز المصرفي و تدخل الوزراء في

عمل البنك لتسهيل منح القروض لرجال الأعمال بحجة أن ذلك يحسن مناخ الاستثمار المصري من أهم عوامل الفساد المالي و الإداري في مصر ."

و استطاع كاتب المقال أن يحلل جميع التساؤلات التي طرحها في بداية مقاله ليصل في النهاية لأهم العوامل المسببة للفساد في مصر الخاصة بهروب رجال الأعمال و توصل إلي أن هروب رجال الأعمال يعد رسالة تحذيرية للحكومة لمحاولة وضع ضوابط جديدة للنشاط الاقتصادي .

"و الخلاصة أن الحكومة المصرية أصبحت في موقف لا تحسد عليه و السؤال هو هل تستسلم الحكومة المصرية لضغوط رجال الأعمال و لا تعي الدرس؟ أم أنها ستتخذ إجراءات صارمة لإعادة الانضباط إلي سوق الائتمان و الجهاز المصرفي و تحافظ علي سمعة الاقتصاد المصري الذي يحمل شهادات صلاحية من معظم مؤسسات التصنيف الدولية؟ " و بمعني آخر هل تستغني الحكومة المصرية عن "أصابعها" يعض عليها بعض رجال الأعمال الهاربين مقابل إنقاذ الإقتصاد المصري أم أنها ستلجأ إلي التفاوض معهم ، و تتمادي في تدليلهم حتي يأكلوا" ذراعها" الإقتصادية بأكملها بعد أن عرفوا تماماً من أين تؤكل الكتف!،و بالتالي أشار المقال السابق إلي أهم عوال الفساد في مصر متمثلة في الرشوة و المحسوبية و تزاوج المال بالسلطة، لهذا تري الباحثة أن المستقبل القريب في مصر سيجيب علي أكثر من تلك التساؤلات الهامة في مجال الحياة السياسية و الاقتصادية و الوطنية بعد هذا الفساد الحكومي المسرطن في جميع أجهزة الدولة الذي لا يمكن فك تشابكه الذي يشبه العنكبوت إلا بإتحاد جميع أفراد المجتمع و هو ما سننتظره قريباً.

نستخلص مما سبق حول الفساد في البنوك من خلال قضايا قروض رجال الأعمال أن أهم العوامل المسببة لهذا الفساد و التي طرحتها صحيفة الأهرام تمثلت في " الخلل الإداري و التجاوزات في بعض المؤسسات" نظراً لغياب الرقابة و إنحراف بعض المسئولين و المستثمرين، فضلاً عن ضعف الخبرة الإئتمانية نظراً لاعتماد معظم المؤسسات الحكومية و منها البنوك علي التعيين بالواسطة أو للأقارب.

أشارت صحيفة الأهرام تحت عنوان(٤٥)" ملفات فساد:فضيحة جديدة لنجيب ساويرس في إيطاليا " حيث فجر القضية برنامج تلفزيوني أذاعته القناة الثالثة الإيطالية في أكتوبر ٢٠٠٧ حيث أشار البرنامج إلي وجود شبهات حول شفافية عملية انتقال ملكية شركة اتصالات من شركة المرافق الإيطالية (إينيل) إلي شركة (ويرز إنفستمنت) التي تسيطر عليها شركة ساويرس المصرية في صفقة ضخمة تم تحويل معظمها بقروض من بنوك أوروبية .

كما أشار البرنامج إلي وجود رشاوي كبيرة للاستحواذ علي أسهم الشركة الايطالية بطريقة غير مشروعة و هذه الصفقة التي تجاوزت قيمتها ٢١,٨١ مليار دولار و عقدت في يونيو ٢٠٠٥ عندما أبرم التحالف الذي يقوده ساويرس عقداً للاستحواذ علي نسبة ٥٧,٢٦٪ من رأسمال شركة (ويند) الايطالية ثم استكملت عملية الاستحواذ علي الأسهم عام ٢٠٠٦ .....إلخ

و الغريب أن الصحف المصرية لم تجرؤ علي نشر قضية الفساد الخطيرة التي أصبحت حديث إيطاليا و العالم و نشرت في اليوم التالي تصريحات ساويرس ينفي فيها اتهام أي شخص من الذين لهم صلة بالصفقة بأي مخالفات في سبيل إتمامها ؟ و إستند كاتب التقرير إلي تحقيق نشرته صحيفة

الأسبوع بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٩١ حول صفقة المحمول الإيطالية لساويرس و ايضاً ما نشرته وسائل الإعلام الجزائرية حول منح رخصة للتليفون المحمول لشركة أوراسكوم تليكوم المصرية عام ٢٠٠٧ ، و ما نشرته وسائل الإعلام المحلية من أن أوراسكوم تليكوم ربما فازت بالصفقة في خرق للتنظيمات القانونية للمزايدات العامة.

كما استشهد بما ذكرته صحيفة (لوماتان) التي تصدر باللغة الفرنسية في ٧ سبتمبر ٢٠٠٧ من أن الظروف التي أطاحت بمنح الرخصة للشركة المصرية غامضة ،و في سوريا وقعت مشاكل أفضت إلي صدور حكم من محكمة الاستئناف المدنية يقضي بتعيين حارسين قضائيين علي شركة (سيرتيل موبايل تيليكوم) التي كان ساويرس يمتلك منها ٥٢٪ من أسهم الشركة و ذلك بسبب وجود نزاع بين المساهمين و نفس الأمر في اليمن و غير ذلك فإن الملف مكتظ بالأزمات و كان آخرها تأييد الحكم بحبس مراقب الحسابات الثاني بشركة أواسكوم تيليكوم خمسة أعوام حيث اكتشفت هيئة سوق المال وقائع التزوير و تم التحقيق مع ساويرس و والده و شقيقه و أنهي كاتب التقرير سطوره بأن الأيام القادمة سوف تثبت ما إذا كان ساويرس مداناً أم بريئاً قائلاً: " الحقيقة أنني لا أريد أن أستبق الأحداث أو أوجه اتهامات إلي ساويرس في هذه القضية التي سبقتها علامات إستفهام كثيرة" و الحقيقة أن هذا التقرير استند كاتبه في كل بياناته من مصادر إعلامية،حيث ذكر فيه " المكالمة السحرية التي جاءت من وزير هام"!! التي يعد من أهم العوامل المسببة للفساد في مصرحيث الخلل الإداري و التشريعات و تزاوج السلطة و المال .

كما تواصل الصحيفة استكمالاً لفساد رجال الأعمال بخبر يحمل عنوان(٤٦)" مصر ....حبس رجل أعمال شهير بتهمة تقديم ١٥ مليون جنيه رشوة " لعدد من المسئولين بالهيئة العامة للبترول لتسهيل بيع وحدات سكنية مملوكة لرجال الأعمال و رجل الأعمال محمد كامل علبة كان أحد المتورطين في قضية نواب القروض التي شغلت الرأي العام المصري علي مدار ٧ سنوات كاملة منذ عام١٩٩

و أشارت صحيفة الأهرام للأثار الناتجة عن الفساد المؤسسي في مصر محل الدراسة في خبر صحفي بعنوان(٤٧) " تداعيات كبيرة لجريمة قتل سوزان تميم" و التي تحدث عن تزاوج المال و السلطة و اثاره إهدار المال العام في تورط رجل الأعمال المصري و القيادي في الحزب الوطني هشام طلعت مصطفي في مقتل المطربة اللبنانية .

يليه تقرير بعنوان(٤٨)" مفاجأة مثيرة في قضية رجل الأعمال المصري(يحيي الكومي) و مطلقة الوليد بن طلال تحدث عن الثراء الفاحش لرجل الأعمال.و السؤال التي تطرحه الدراسة في هذا الصدد ألهذا الحد تتبني الحكومة رجال الأعمال و تترك فقراء مصر(غياب العدالة الإجتماعية)

و تتفق رؤية الصحيفة حول الفساد المصري مع دراسة "باتريك دوبل "(٤٩) "أن المجتمع المصري يعاني من غياب العدالة الإجتماعية و عدم المساواة نتيجة للفساد المؤسسي فهناك تفاوت صارخ في توزيع الثروة القومية بين أفراد المجتمع و لا يسمع و لا يري النظان الحاكم و كبار المسئولين".

و حول تسوية الديون لبعض رجال الأعمال الهاربين مع بعض البنوك المصرية بعد سنوات اهتز فيها وضع البنك المالي بإعتبار البنوك مؤسسات هامة لأنها تقوم بدور خطير في المجتمع فإن الخلل فيها له أثار سلبية جسيمة حيث جاء في هذا الصدد خبراً صحفياً بعنوان(٥٠)" غلق ملف رجل الأعمال المصري الهارب رامي لكح التصالح و التساوي بين الطرفين (البنك المركزي)"

و عن فساد الوزراء في مصر جاء تقرير صحفي بعنوان(٥١) "فضيحة الوزير المصري إبراهيم سليمان و رجال الأعمال"

استشهد فيه كاتب التقرير بما كتبه عامر سليمان في صحيفة البشاير المصرية بعنوان(فضيحة الموسم أو فضيحة ٢٠١٠ ستكون الوزير السابق محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان السابق و مجموعة من رجال الأعمال ...برامج التوك شو بدأت في فتح الملف الذي كان يدور بالأمس همساً) بعد أن خرجت تقارير الرقابة الإدارية لتقول أن الرجل فاسد و أنه عندما كان وزيراً تاجر بأراضي الدولة و اتهمته الرقابة الإدارية بأنه كان (مأذون) الزواج غير الشرعي بين رجال الأعمال و أراضي الدولة و ذلك بالمحسوبية و الرشوة و المجاملة لافراد عائلته بشكل مخالف للقانون .و جاء التقرير بالوقائع و الأدلة و المستندات و الأراضي التي تم تخصيصها بالأمر المباشرو أماكنها و بالتالي استطاع الوزير تحويل املاك الدولة إلي عزبة خاصة له و لأسرته و للمحظوظين و مع باكورة ٢٠١٠ إنفتحت الادراج و طارت أوراق الفساد إلي النائب العام. و أوضح التقرير الصحفي أن الرشوة و المحسوبية أهم عوامل الفساد في مصر و أن إهدار المال العام أهم نتائجه

و حول فساد المحافظين نشرت الصحيفة تحقيق بعنوان(٥٢) "ال بي بي سي اسكندرية تكشف عن قضية فساد جديدة :تأشيرة عادل لبيب مضروبة" نداء إلي المحامي العام :الاستيلاء علي أراضي الدولة يتم بواسطة بلطجية الأراضي بالاسكندرية و بمباركة من مؤسسات الدولة.تحدث التحقيق عن تخلي رجال الدولة (المحافظ و المستشار القانوني و جهاز حماية أملاك الدولة و رئيس الحي) عن استرداد حق الدولة المنهوب من بعض رجال الأعمال بالاستيلاء علي الأراضي بمنطقة سموحة..... و يجب عزل أي مسئول يتهاون في مسئوليته و يتواطئ مع رجال الأعمال من أجل الرشوة. فمن أهم سبل مواجهة الفساد في مصر هو حسن اختيار القادة و المسئولين علي قاعدة من الشرف و النزاهة فنحن في أحوج ما يكون إلي إدارة فعالة تواكب التحديات خاصة الداخلية منها المتمثلة في الفساد المؤسسي.

أشارت صحيفة الأهرام في تقريراً صحفياً حياً عن أهم عوامل و أثار الفساد في مصربعنوان(٥٣) واحد و هو:" اتهامات بالعمالة و التواطؤ و الفساد و الرشوة بين نواب الشعب بسبب قضية أكياس الدم" تناول التقريرموقف الحكومة من الفساد متمثل في اللجنة المشتركة من الصحة و الصناعة بمجلس الشعب لمناقشة قضية أكياس الدم الملوثة بإعتبارها قضية رأي عام و الذي كان الموقف واضحاً من الدفاع عن عضو برلماني في الحزب الوطني صاحب الشركة المنتجة لأكياس الدم الفاسدة وسرد التقرير كل أقوال حاضري الجلسة و ذكرت جمل "أنتم فاسدون و مرتشون" و "اتق الله في وطنك و بلدك" و كانت تلك أقوال صادرة من النائب البرلماني حيدر بغدادي مع نواب الوطني (موقف الحكومة) وظهرت عوامل الفساد في هذا التقرير متمثلة في قصور بعض التشريعات التي

سمحت بتجاوزات تلك الشركة التي يمتلكها نائب برلماني بالحزب الوطني و رجل أعمال، بالرغم من تعدد أدوار الأجهزة الرقابية علي المال العام بهدف منع المتاجرة بالوظيفة العامة إلا أن هناك كثيراً من حالات الانحراف تستطيع الإفلات من العقاب و المسئولية.

و في إطار آخر من تحليل صحيفة الأهرام لقضايا الفساد في مصر فى صورة تقرير مقدم من إحدي نواب مجلس الشعب يتهم فيه إحدي زملائه و ذلك بعنوان(٥٤)" بكري يتقدم بطلب إحاطة حول إساءة استخدام بعض النواب لقرارات العلاج علي نفقة الدولة "

تناول التقرير آثار الفساد في مصر والذي تمثل في إهدار المال العام من خلال إساءة استخدام قرارات العلاج علي نفقة الدولة و المتاجرة بألام و أمراض المواطنين و إهدار حقوق الفقراء في العلاج علي نفقة الدولة و الاتفاق مع عدد من المستشفيات الخاصة الكبري و المراكز الطبية الخاصة علي المتاجرة و السمسرة و الحصول علي مكاسب مالية ضخمة وصلت في أربعة أشهر فقط إلي أكثر من ١٥٠ مليون جنيه ، و الذي يثير الدهشة أن ممثلي الفساد في هذا التقرير هم ممثلين الشعب الذين ينتمون إلي الحزب الوطني ،فضيحة النواب السماسرة لا تقل تأثيراً عن فضيحة الأسلحة الفاسدة أو القمح الفاسد.

نستخلص مما سبق : أن معالجة صحيفة الأهرام لقضايا الفساد المؤسسي في مصر جاءت في صورة التقرير و الخبر الصحفي في المقام الأول يليه التحقيق ثم المقال التحليلي، بما يدلل علي المعالجة الإخبارية لقضايا الفساد محل الدراسة نظراً لسياسة الصحيفة في عدم التعمق في تلك القضايا من خلال التحقيقات و المقالات الصحفية التي يمكن أن تدفع لإثارة الرأي العام تجاه الحكومة إذا ما كان تحليلها فاضحاً لكل أوجه الفساد في مصر و بالتالي جاءت معالجة صحيفة الأهرام لقضية الفساد تطبيقاً عملياً للتوجه الأيديولوجي للسلطة و الذي يؤكد علي أمن و استقرار المجتمع و نزاهة الحكومة، و قد عرضت الصحيفة بعض حالات الفساد التي تضخمت في بعض مؤسسات الدولة في قطاعات (مديري الشركات – رجال الأعمال) إلا أن باقي القطاعات التي كانت محل أهتمام الدراسة من (وزراء- أعضاء برلمان)لم تلق اهتمام من قبل الصحيفة خلال فترة التحليل إلا إشارة بسيطة في موضوع واحد تناول فساد وزيراً بعد أن تم إقالته من الوزارة و استبعاده و ذلك حرصاً من صحيفة الأهرام علي تأكيد مما تدعيه من اهنتمام النظام الحاكم بكل أجهزته لمحاربة الفساد في ظل سيادة القانون باعتبار أن المجتمع المصري في ظل الرئيس مبارك يشهد أزهي عصور الديمقراطية بهدف توفير الأمن للشعب المصري علي الرغم من تنافس الصحف الحزبية و المستقلة خاصة الصحف محل الدراسة(الوفد- اليوم السابع) بحملاتها ضد فساد ذلك الوزير و آخرون و هم في مناصبهم الوزارية حتي لا يتورط برئ في فساد الوزير.

و في هذا الصدد تشير صحيفة الأهرام أن صحف المعارضة هي التي تروج الشائعات حول فساد المسئولين و تفتعل القضايا الوهمية و الأكاذيب و الأخبار الملفقة و ذلك للتشويش علي عملية الديموقراطية التي يعيشها المجتمع المصري و ذلك بهدف زعزعة ثقة الشعب في الحزب الحاكم و النيل من سمعة المجتمع المصري و أفراده تحت ستار محاربة الفساد .كما كانت الصحيفة تبرر

تعتيمها لقضايا الفساد المؤسسي في المجتمع بأنه لابد من دقة التحري و الأدلة و المستندات لأنها معيار الحكم الأساسي علي مثل هذه القضايا ، مع الإشارة إلي أن اختيار المسئولين و الوزراء يتم وفق معايير أساسية تتمثل في حسن الخلقة الكفاءة و الخبرة فالمسئولية الوزارية مسئولية سياسية وطنية .

كما أكدت الصحيفة أن النظام القائم أدخل بعض التعديلات السياسية التي من أبرزها تعدد الأحزاب السياسية و إصدار الصحف المعبرة غن تلك الأحداث،كما ترك صحف المعارضة تعبر عن آرائها بحرية حتي وصل بها الأمر إلي مواجهة الحزب الحاكم بأكمله و بالتالي اتضح من خلال المعارة تركيز صحيفة الأهرام علي تبرئة ذمة النظام السياسي من أي شبهة فساد باعتبار أن مصر بلد ديمقراطي مستقر ينطلق من حكم الرئيس مبارك و من حكومة الحزب الوطني التي تقاوم أي فساد من خلال الأجهزة الرقابية المختلفة ، وهكذا كانت صورة النظام السياسي في المجتمع كما تعكسها صحيفة الأهرام.

معالجة صحيفة الوفد لقضايا الفساد المؤسسي في مصر:

أولاً: التوجه الأيدلوجي لصحيفة الوفد:

مثل التوجه الأيديولوجي الليبرالي العديد من الأحزاب السياسية التي ظهرت في البدايات الأولي للقرن العشرين في مصر،" متأثرة بالعديد من المتغيرات العالمية أهمها التنوير و الثورة الصناعية"،و يعد حزب الوفد أو "حزب الأمة" هو الحزب الأول الذي عبر عن هذا التوجه الأيديولوجي الليبرالي و الذي يؤكد علي مبادئ الوطنية و الديمقراطية و الحرية الإقتصادية و خاصة للمصريين، فضلاً عن اهتمامه بالقضية الوطنية التي استطاع الوفد أن يجعل منها محور عمله السياسي.

و في هذا الصدد يقول أحمد زكريا الشلق (١٩٩٥)(٥٥) أن الوفد كان يعتبر نفسه "الأمة المصرية" و أنه ليس مجرد حزب ، بل هو المدافع عن مصالح الأمة و الحامي لحرياتها، و المطالب باستقلالها ، و كان سعد زغلول يقول " إنني لست رئيس حزب بل و كيل أمة"،و من هنا لقب رئيس الوفد "بزعيم الأمة" و بيته "بيت الأمة"، أما عن موقف الوفد من الحزب الوطني،

كان الوفد ينظر للحزب الوطني بإعتباره غاصباً للسلطة ففي الخطاب السياسي الذي ألقاه" فؤاد سراج الدين" أمام قيادات الوفد بالإسكندرية عام ١٩٩٦ أعلن أنه غير صحيح أننا نعيش أزهي عصور الديمقراطية و الواقع أننا نعيش علي هامش الديمقراطية ،إن مصر في حكم شمولي فردي في ظل دستور ٧١ و لن نيأس من المطالبة بالديمقراطية و الإصلاح السياسي الدستوري .

كما أشار "يس سراج الدين" أثناء إلقاء بيان الوفد أمام مجلس الشعب عام ١٩٩٨ إلي "أن ما تحيله الحكومة من قضايا الفساد إلي النيابة العامة لا يزيد علي نقطة في محيط من حجم الفساد الذي ينخر في الجهاز الإداري،و أكد أن الروتين و البيروقراطية يساعدان علي استفحال الفساد و فتح مجالات الرشوة و استغلال النفوذ ،كما أن تقييد سلطات الجهاز المركزي للمحاسبات و الرقابة الإدارية يشجع علي الفساد و حذر من طغيان موجة الفساد حتي الإدارة العليا ، و تسلله إلي سوق المال و البنوك و تخصيص الأراضي مما يؤي إلي اهتزاز الثقة و تردد المستثمرين و انصرافهم إلي

الاستثمارات الطيفيلية غير الجادة، و أشار إلي فساد بعض البنوك و ارتكاب مخالفات جسيمة تتعلق بعدم الحصول علي ضمانات كافية مقابل القروض و كذلك تمييز و مجاملة بعض العملاء، و قال أن رجال الأعمال يجب أن يعملوا لصالح الوطن و يتفادوا الإغلاق و تهديد الإقتصاد القومي و أن تكون المنافسة بينهم شريفة كما قال الرئيس مبارك.

كما أكدت صحيفة الوفد علي مسئولية الحزب الوطني و مرشحيه عن إستيراد الأغذية الفاسدة و ارتفاع الأسعارو الأزمات المعيشية ، و إستطاعت صحيفة الوفد أن تلعب دوراًهاماً في التشهير بسياسات الحزب الوطني حيث حرص رئيس الحزب الحالي"السيد بدوي" من خلال المواجهات المباشرة مع الجماهير في المؤتمرات علي أن يعلن أنه لا يوجه نقده إلي مبارك باعتباره رئيساً للجمهورية و إنما يدعوه للتخلي عن موقعه كرئيس للحزب الوطني باعتباره رئيساً لكل المصريين و ليس لحزب واحد "

و في هذا السياق يقول" حسين عبد الرازق" (٥٦) حول مظاهر الفساد في الحكومة"لقد قام الحزب الحاكم بتسخر كل إمكانيات الدولة لخدمة الإنتخابات من الإعتمادات و سلطات الوزراء و المحافظين و الإذاعة و التليفزيون و الصحافة المملوكة لمجلس الشوري و إرهاب الشرطة و جهاز مباحث أمن الدولة و أجهزة الحكم المحلي ،هذا فضلاً عن قيام بلطجية الحزب الحاكم بمساندة و معاونة الشرطة و الأمن المركزي بإرهاب المواطنين".

و لعل هذا التفسير حول علاقة الحكومة بالإنتخابات البرلمانية في تلك الفترة يتفق تماماً مع علاقتها بالإنتخابات في الفترات التالية نظراً لوجود نفس الوجوه السياسية في النظام الحاكم بإعتبارها سياسة إستبدادية تطبق في كل الفترات .

ركزت أهم المحاور الرئيسية للأيديولوجية الليبرالية لحزب الوفد مواجهة قضايا الفساد ،و من هذا المنطلق تسعي الدراسات الحالية إلي التصرف علي كيفية معالجة صحيفة "الوفد" الناطقة بلسان حزب الوفد لقضية الفساد المؤسسي في مصر من حيث الرؤية و العوامل و الأ ثار و أساليب المواجهة.

ثانياً: معالجة صحيفة الوفد لقضية الفساد:

رؤية صحيفة الوفد لقضايا الفساد المؤسسي :

أكدت صحيفة الوفد أن من أبرز الآثار الناتجةعن الفساد المؤسسي في مصر إهدار المال العام ، و ضياع المليارات و التي لوحظ أنها لا تتم من قبل أفراد عاديين و إنما من قبل شخصيات بارزة و مسئولة .

الجدير بالملاحظة أنه ورد تعريف الفساد مرة واحدة في عينة الدراسة صحيفة الوفد في أحد التقارير الصحفيةمن خلال تعريفيين الأول للفساد جاء طبقاً لما ورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية ٢٠٠٦ " هو سوء إستعمال الوظيفة فى القطاع العام من اجل تحقيق مكاسب شخصية"

كما ذكرت صحيفة الوفد(٥٧) ان المنظمة لا تميز بين الفساد الادارى والفساد السياسى او بين الفساد الصغير والفساد الكبير،وترى ان عمليات الفساد تسلب البلدان طاقاتها وتمثل عقبة فى

طريق التنمية.أما التعريف الثانى للفساد كما جاء فى صحيفة الوفد بانه اعتداء على حق المواطن الذى يضمنه الدين والقانون الطبيعى والوصفى والانسانى ،ولا ينحصر الفساد بتراكم الثروة بطريقة لا قانونية وانما يتجاوز ذلك بكثير.

ومن الملاحظ على التعريفين السابقين تاثر صحيفة الوفد بالاتجاه الوظيفى والقانونى فى تعريف الفساد والذى يركز على كون الفساد نتاج لوظيفة حكومية فى غطاء قانونى لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصالح العامة ،لذا وجب نشر الثقافة البديلة بين المواطنين لتعريف مفهوم الفساد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والاخلاقى في مقالاً صحفياً اكدت صحيفة الوفد ان الفساد فى مصر(٥٨)" اصبح مؤسسة تحمى نفسها بنفسها وحاولت إظهار الحكومة المسئولين بالحكومة مكتوفي الأيدى أمام الفساد بكل صوره وفى ذلك ذكرت فى حديثها عن الفساد " والاكثر من ذلك يتمثل فى شكوى المسئولين من امر الفساد منهم من يجب عليه محاربة الفساد وليس الشكوى منه ، ومثل تصريح السيد/ ذكريا عزمى عضو مجلس الشعب واحد ابرز اعمدة النظام السياسى (بان الفساد وصل الى الركب فى المحليات

ويتضح المعنى السابق تحت عنوان "الفساد يدك حصون الوطن" " وفساد بلا حدود" في تقريراً صحفياً(٥٩) حددت الصحيفة من خلاله انواع الفساد فى فساد سياسى تتحقق صورته فى الاستغلال السيء للنفوذ والصلاحيات وفساد إقتصادى يتمثل فى إهدار المال العام وعدم وجود الشفافية فى ادارة المشروعات العامة وفساد تشريعى تمثل فى وضع مواد قانونية بها عبارات مطاطة وتغيرات قانونية يسهل المرور منها من قبل الفاسدين كما ذكرت وقائع الفساد فى مصرمنها قضية ممدوح اسماعيل والعبارة السلام ٩٨ وعبارة سالم اكسبريس وعمر افندى ومحرقة قطار الصعيد وقصر ثقافة بنى سويف وقضية المذيعة الشهيرة وقضية إبراهيم نافع وقضية المازنى رئيس هيئة النقل وختمت تقريرها بعدة توصيات منها الدعوة الى إجراء تقييم دورى للمنظمة والتشريعات لتطوير الكفاءة المطلوبة لمكافحة جرائم الفساد.

وسوف يتضح لنا ذلك المعني من خلال تحليل المضامين الصحفية بصحيفة الوفد خلال فترة التحليل و الخاصة بقضايا الفساد موضوع الدراسة كما يلى:

أولا :فنون الكتابة الصحفية المصاحبة لموضوعات قضية الفساد المؤسسى:

يتضح من الجدول رقم (٦)ان فنون الكتابة الصحفية المصاحبة لموضوعات قضية الفساد المؤسسى فى صحيفه الوفد: بلغت((٩٠) وحدة: شملت: فى الترتيب الاول (٣٥)تحقيق وذلك بنسبة٣٨,٨٪ ثم(٢٠) مقال بنسبة ٢٢,٢٪ و يليه عدد (١٥) حديث صحفي بنسبة ١٦,٦٪، ثم عدد (١٠) لكل من الخبر والتقرير بنسبة١١,١٪ لكلاً منهما) من الاجمالى خلال فترة التحليل.

ثانيا: موضوعات قضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

يتضح من الجدول رقم(٢) ان اهم القطاعات المؤسسية التى ركزت عليها صحيفة الوفد فى معالجة قضايا الفساد المصرى خلال فترة الدراسة جاءت كما يلى:قطاعات الوزراءفى الترتيب الاول بنسبة ٣٣,٣٪من الاجمالى ،يليها قطاعات رجال الأعمال بنسبة ٢٧,٧٪،ثم قطاعات مديري الشركات و

البنوك بنسبة ٢٢,٢٪، ثم قطاعات أعضاء البرلمان بنسبة ١٦,٦٪ من الإجمالي خلال فترة التحليل بما يعكس رؤية الصحيفة لتلك المعالجة والتى سيتم تفسير دلالاتها فى السطور التالية .

ثالثا :عوامل الفساد التى وظفتها الصحيفة فى معالجه قضايا الفساد المؤسسى:

يتضح من الجدول رقم(٣) ان اهم عوامل الفساد فى صحيفة الوفد خلال فترة الدراسة: جاءت مرتبة كما يلى، اولا عامل "نظام الحكم الشمولى" جاء فى الترتيب الاول بنسبة ٢٢,٢٪،يليه الخلل الادارى فى المؤسسات الحكومية بنسبة ١٤,٨٪ ،و كل من عدم تطبيق القوانيين و انحراف القيادات و الحصانه البرلمانية في الترتيب الثالث مكرر و ذلك بنسبة ١٢,٩٪ لكلاً منهما، يليه عامل سلطات المسئولين المالية والادارية بنسبة ١١,١٪ ،ثم تهميش دور السلطات القضائية و ذلك بنسبة ٩,٢٪ ، واخيرا تباطؤ الفصل فى بعض القضايا بنسبة ٧,٤٪ من الاجمالى خلال فترة التحليل.

رابعا : نتائج وأثار قضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

يتضح ذلك من خلال الجدول رقم(٤) :الخاص بمعالجة صحيفة الوفد لاثار ونتائج قضايا الفساد المؤسسى فى القطاعات المصرية موضوع الدراسة:والتى جاء فيها ان "اهدار المال العام" جاء فى الترتيب الاول بنسبة ٤٤,٤٪،يليه"ضعف الثقة فى الحاكم والمسئولين" بنسبة ٢٩,٦٪،ثم "غياب العدالة الاجتماعية" بنسبة ١١,١٪،يليه كل من الفجوة الطبقية بين الاغنياء والفقراء وتدني قيم الانتماء للوطن و ذلك بنسبه ٧,٤٪ من الإجمالي .

خامسا:اساليب مواجهة قضايا الفساد في القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة :

يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٥):الذى يتضمن اساليب مواجهه قضايا الفساد فى القطاعات موضوع الدراسة بصحيفة الوفد :وذلك كما يلى:جاء كل من اسلوبى" تحقيق العدالة الاجتماعية" ،وتغيير النظام الاستبدادى" و ذلك في الترتيب الأول بنسبة ١٨,٥٪ لكلاً منهما علي التوالي، ثم أساليب "العقاب الفورى للمنحرفين"و"تشديد الرقابة على البنوك"،"الرقابة الشعبيه"و ذلك بنسبة ١٢,٩٪لكل منهم،ثم" تدعيم سلطات القضاء واستقلاله" بنسبة ٩,٢٪،يليه اسلوب"استقلال الاجهزة الرقابية" و" تقديم اقرارات الذمه المالية" بنسبة ٧,٤٪من الاجمالى خلال فترة التحليل.

سادسا : وسائل الابراز بقضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

تتضح هذه الرؤية من خلال الجدول رقم(٧) بالملاحق:والذى يستعرض وسائل الابراز التى استخدمتها صحيفة الوفد فى معالجة قضية الدراسة،وذلك كما يلى:جاءت الصور الموضوعية بنسبه ٤٢,٢٪، يليها الاطارات والبراويز بنسبه ٣٥,٥٪ ، ثم الصور الشخصية بنسبة ٢٠٪ من الاجمالى ،و أخيراً الرسوم البيانية بنسبة٢,٢٪ خلال فترة التحليل.

سابعا:الموقع الاخراجى لقضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

تتضح هذه المعالجة من خلال الجدول رقم (٨) :الذى يوضح الموقع الاخراجى الذى استخدمته صحيفة الوفد فى اخراج قضية الدراسة عبر صفحاتها ،والتى جاء فيه :استخدام الصحيفة "للصفحات الداخلية "فى الترتيب الاول بنسبة ٤٤,٤٪،يليها كل من الصفحات الاولى و

موقع الصفحة الاخيرة بنسبة ٢٧,٧٪لكل منهما، خلال فترة التحليل نظرا للسياسة التحريرية للصحيفة.

ثامنًا:مصدر الصحيفة فى الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد موضوع الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٩) هذه الرؤية كما يلى:اعتمدت صحيفة الوفد على المحريرين الصحفيين فى كتابة قضايا الفساد موضوع الدراسة وذلك بنسبة ٥٠٪،وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة الجدول رقم (٦) الذى يتضح من خلاله فنون الكتابة الصحفية التى ركزت عليها الصحيفة من قبل محرريها،وذلك فى فنون التحقيق و المقال و الحديث بنسبة ٣٨,٨٪،٢٢,٢٪،١٦,٦٪ على التوالى.ثم جاءت فئه مصدر كاتب ،و مراسل بنسبة ٢٢,٢٪ لكل منهما، بما يشيرإلي إهتمام صحيفة الوفد بمصدر مراسل من خلال انتشارمراسليها في المحافظات المختلفة و ذلك مقارنة بصحيفة الأهرام التي لم يرد أي موضوع خاص بقضية الدراسة من خلال مصدر مراسل ، ثم مصاحف"بنسبة ٥,٥٪، في حين لم يرد كل من مصدرى "وكالات الانباء"، "غير محددة المصدر" خلال فترة التحليل .

تاسعا: مسارات الاقناع بقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

تتضح هذه الرؤية التحليلية من خلال الجدول رقم (١٠) :الذى يوضح المسارات الاقناعية المنطقية والعاطفية التى استخدمتها الصحيفة فى معالجة قضية الدراسة ،كما يلى:جاءت الاساليب "المنطقية" بنسبة ٧٢,٢٪ ،ثم المسارات المنطقية و العاطفية بنسبة ٢٢,٢٪، يليها المسارات العاطفية بنسبة ٥,٥٪من الاجمالى .

عاشراً:مسارات الاقناع المنطقية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

يتضح هذا التحليل من خلال الجدول رقم (١١):الذي يوضح مسارات الإقناع المنطقية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة بصحيفة الوفد، كما يلي: إعتمدت الصحيفة علي كل من أرقام و بيانات و ذلك بنسبة ٦٧,٩٪،يليه عرض جانبي الموضوع بنسبة ١٥,٣٪ ، ثم إستشهاد بنسبة ٦,٧٪من الإجمالي، مما يوضح حرص الجريدة علي توضيح وجهة نظرها بطريقة منطقية قائمة علي صدق الأرقام التي توردها ،و ذلك أمر طبيعي لطبيعة قضية الفساد المؤسسي التي تعتمد علي ارقام و إحصائيات .

الحادي عشر: مسارات الاقناع العاطفية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

يتضح هذا التحليل من خلال الجدول رقم (١٢):الذي يوضح مسارات الإقناع العاطفية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة بصحيفة الوفد، كما يلي:تمثلت المسارات العاطفية لدى الجريدة في الوصف و ذلك بنسبة ٦٠٪، يليه الخطابة بنسبة ٤٠٪ من إجمالي المسارات العاطفية لدي الجريدة أما تجهيل المعلومات بهدف المبالغة لم يرد بأي نسبة تذكر خلال فترة التحليل نظراً لخطورة قضية الدراسة علي أمن المجتمع.

الثاني عشر: طريقة العرض المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

يتضح هذا التحليل من خلال الجدول رقم (١٣):تمثل اهتمام الوفد بعرض قضايا الفساد على صفحاتها عرض الجريدة للمشكلة و تقديم حل لها بنسبة ٧٢,٢ ٪ ، ثم عرض المشكلة دون حلها بنسبة ١٦,٦٪، نظراً لوجود بعض الأخبار المتعلقة بقضايا الفساد في صورة أخبار و تقاريرمجردة ، انظر الجدول رقم(٦) الذي يوضح الأخبار و التقارير في الصحيفة و ذلك بنسبة ١٨,٦٪ لكلاهما، الأمر الذى يتوافق مع نمط ملكيتها الحزبية،و أخيراً جاءت طريقة عرض حدث بنسبة ١١,١٪ من الإجمالي.

أكدت صحيفة الوفد عن تراجع دور الحكومة في مكافحة الفساد علي الرغم من وجود ١٦ جهازًا رقابياً لم يحقق المستهدف منه ، فنشرت الصحيفة تقريراً تحت عنوان(٦٠)" نقلاًعن المعهد الديمقراطى المصرى للتوعية بالحقوق الدستورية والقانونية رصد لوقائع الفساد فى مصر ومنها قضايا الرشوة فى قطاع الشركات والوزارات والاجهزة الحكومية وفساد التأمين الصحى والمحليات والضرائب والرياضة وسرقة الاثارو استيراد مواد و أطعمة غير صالحة للإستخدام الآدمي.

ويقول:" محمد مصطفى شردى" فى مقاله كلمة أخيرة بعنوان(٦١) "وقائع الفساد فى مصر برعاية الحزب الوطنى "بعد ان كانت مصر تحتل المركز رقم ٧٧فى قائمة الفساد لعام ٢٠٠٠وفقا لتقاريرمنظمة الشفافية الدولية تقدمته لعام ٢٠٠٦ اربعة مراكز لتمثل مركز رقم ٧٣ففى ٢٠٠٦عرض أكثر من ١٧٣الف قضية فساد داخل الجهاز الحكومى بمعدل قضية كل دقيقتين بعد ان كانت قضية كل ٧دقائق منذ سنوات قليلة طبقاً لتصريح اللواء هتلر طنطاوى رئيس هيئة الرقابة الادارية السابق أكد فيه أن الحكومة أهدرت ٥٠٠مليار جنيه فى بيع الشركات المملوكة للدولة منها بيع حكومة نظيف لجميع فروع ومخازن وشقق وسيارات عمر أفندى لشركة أنوال بمبلغ ٥٤٠مليون جنيه فقط و خسائر في الشركة القابضة للغزل و النسيج تقدر ب ١٧,٩ مليار جنيه بينما كان تقرير اللجنة التى شكلت لهذا الغرض تقدير الخسائربخسائر"١١٢٩"مليون جنيه وذكر ان الجهاز المركزى للمحاسبات أوضح أن قضايا الفساد فى مصر ألحقت خسائر بالإقتصاد الوطنى تصل الى ٥٠مليار جنيه سنويًا ،و ذلك نقلاً عن جريدة صوت الأمة بالمستندات.

وتحت عنوان(٦٢) سلسلة مقالات:" كاشفة لبؤر الفساد فى وزارة الزراعة "تحدث عن الفساد تلك الوزارة بالوثائق والمستندات

و في تقرير أخر بعنوان(٦٣):" بلاغ مقدم للنائب العام ضد وزير الزراعة وأخرين" حول تجار الموت فى قضية أكياس الدم الفاسدة بوزارة الزراعة ،وقائع فساد أخرى تكشفها الصحف بوزارة الزراعة نشرت بصحيفة" المصريون الالكترونية اليومية المستقلة" و ذلك في مقالاً للكاتب الصحفى جمال سلطان بعنوان " فساد فى مكتب السيد الوزير امين اباظة" قام بتخصيص أراضى بتزكية من عضو مجلس الشعب .كما عرض خطاب مرسل من المحامي محمد عبد المنعم عليوة موجه للنائب العام في هذا الصدد.

و تحقيق صحفي اخر بعنوان(٦٤): الاجهزة الرقابية "صفر" وحماية المستهلك "خيال مآتة"، و الذي يتحدث عن حالة التخبط والاحتكار والفساد والفوضى التى تعيشها الأسواق" منذ تحرير سعر

الصرف فى يناير عام ٢٠٠٣ ،(١١قانون) وراء انقلاب موجة الأسعار وغش المواد الغذائية، ففوضي الأسعار زادت بنسبة ١٠٠ ٪ و الحكومة لا تري و لا تسمع من أمر شعبها شيئاً.

وحول التقرير الشهرى لصحيفة الوفد(٦٥) عن الفساد لشهر سبتمبر ٢٠٠٩ بمعدل ١٠٤ خبر عن الفساد فى قطاعات الزراعة وقضية التيفود والزراعات التى تروى بمياه الصرف الصحى – والاقماح الفاسدة) بمعدل ٥ موضوعات صحفية وقضايا الفساد فى القطاع المالى والمصرفى(٦ موضوعات صحفية) وقطاع البترول (٣ موضوعات)والتعليم(٣ موضوعات) والصحة(٤ موضوعات) والعدل(٢ موضوع) والداخلية(موضوع واحد)و الكهرباء موضوع واحد والتجارة والاستثمارموضوع واحد والأثار والسياحة موضوع واحد وحالات الاحتكار٤ موضوعات والاسكان والتضامن٣ موضوعات والاعلام٣ موضوعات والادارة المحلية١٠ موضوعاتو قضية المرأة الحديدية هدي عبد المنعم و التي تطرح الفساد الوزاري من خلال تورط وزراء في هروبها من مصر بملايين الجنيهات ، كما إستعرضت الصحيف المؤشر النقدي من خلال رصد الأموال التي دارت حولها أخبار الفساد و التي تقدر ب ٨٦٧ مليون و ١٠٦ ألف جنيه و مؤشر كمي برصد كية الثروات التي دارت حولها أخبار الفساد بإستعراض ٦٨ فدان و ٣ قراريط و ١٧٩سهم و ٣١٠ متر كل ذلك في شهر فقط ، يليه رصد المؤشر القطاعي حيث حالات الفساد في الإدارة المحلية و التي جاءت في المقدمة يليها الأخبار المتعلقة بوزارة البترول و القطاع المعرفي و المالي، ثم المؤشر الإعلامي و تقييم الصحف لإهتمامها بقضايا الفساد ،إذن ليست المشكلة في وجود الفساد و لكن المشكلة الحقيقية في الكيفية التي تتعامل بها الحكومات مع الفساد أياً كانت مستوياته، إذا كانت حقاً تفكر في التعامل معه!! .

وجاء تقرير حول حريق الشورى تحت عنوان(٦٦)" حريق الشورى بسبب وجود وثائق مهمة تتعلق بقضايا فساد لرجال أعمال كبار لهم صلة بمبارك".

و يليه تحقيق بعنوان(٦٧):" تخاذل حكومي.... أمين إسكندر القيادي في حركة كفاية"

وفى تقرير(٦٨) جديد لمركز الارض . . "المبيدات الزراعية فى مصر بين سندان السياسة و مطرقة المصالح .وإستكمالاً لفساد أعضاء البرلمان المصري الموقر ممن ينتمون إلي الحزب الوطني الذي يرأسه السيد رئيس الجمهورية جاء تقريراً تحت عنوان(٦٩)" الفساد يسمم بحيرة ناصر....."، زوجات نواب و قيادات تنفيذية حصلوا علي أراضي و مفرخات سمكية في أسوان، حيث استعرضت الصحيفة بالمستندات و الأدلة تصريحات مجلس محلي محافظة أسوان الفساد في هيئة تنمية بحيرة ناصر حول حصول أحد نواب مجلس الشعب و أنجاله علي أراضي زراعية و مفرخات سمكية مما سيؤدي إلي تدمير مخزون الثروة السمكية في البحيرة.

و في تحقيق يحمل عنوان آخر(٧٠):" القاهرة الخديوية للبيع "إلي شركة مصرية – سعودية إشترت ٢٥ عقاراً و تخطط للمزيد ، فالموضوع حول صفقات بيع العمارات الآثرية لرجال أعمال يهود و فيها تم ربط الطراز المعماري للقاهرة الفاطمية مع الطراز الأوروبي بالإستعانة بخبرات أوروبية من خلال شركة الإسماعيلية للتنمية العقارية يساهم فيها سعوديون و التي لها فروع في إحدي الجزر البريطانية تحت اسم شركة (ساماي هيلز ليمتد) و التي ورائها أصابع يهودية ليتمكنوا من السكن

بجوار المعبد اليهودي في شارع عدلي وسط القاهرة،السؤال الذي يطرح نفسه في هذا التحقيق كيف نحافظ علي الثروة العقارية من الإنتهاكات ؟ و كيف نضمن عدم بيعها للأجانب و اليهود لذا يجب أن تنتبه الحكومة المصرية و تفيق من غيبوبة الفساد لتصدر قوانين تحذر بيع تراثنا و حضارتنا المصرية من عقارات و أراضي سواء لصالح المسئوليين الحكوميين و أمانات الحزب الوطني أو للصهاينة!!

و هكذا يتضح لنا من خلال العرض السابق لرؤية صحيفة الوفد عن موقف الحكومة من الفساد هو تسترها عليه الفساد برعاية الحزب الوطني و عرض لفساد الوزارات و النواب و رجال الأعمال و دور الأجهزة الرقابية و الإدارة المحلية و جميع القطاعات الحكومية بالمستندات و الوثائق ؛حيث قامت الصحيفة بتعرية جميع قضايا الفساد المؤسسي خلال فترة التحليل ،حيث ركزت الصحيفة علي العديد من عوامل الفساد أهمها(٧١):-

قصور بعض التشريعات:أشارت صحيفة الوفد في تحقيق ورد في عينة الدراسة إلي أن هناك قصور في بعض القوانين و التي تمكن المنحرفين من الإفلات من العقاب لذلك ينبغي إصدار بعض القوانين التي تمنع وقوع الفساد و منها علي سبيل المثال في هذا التحقيق قوانين تحظر بيع تراثنا و حضارتنا من عقارات و أراضي خاصة من رجال أعمال يهود.

وسهولة الإفلات من العقاب:تمت الإشارة إلي هذا العامل في أكثر من مرة في تقرير(٧٢) حول حريق الشوري يقول فيه محرره نقلاً عن "التايمز :حريق الشوري بسبب وجود وثائق مهمة تتعلق بقضايا فساد لرجال أعمال كبار لهم صلة بمبارك" و بالتالي فهناك الكثير من حالات الفساد إستطاعت الإفلات من المسئولية و بالتالي العقاب علي الرغم من تعدد الأجهزة الرقابية لحفظ المال العام و عدم التلاعب بالوظائف العامة.

كما دفعت الصحيفة بالعديد من الآثار الناتجة عن قضية الفساد المؤسسي في مصر و التي كان أهمها:-

إهدار المال العام : و ذلك في تحقيق بعنوان(٧٣) "قرية المريسي و حركة كفاية تتحدي سمير فرج ...." و في مضمونه جاء من أجل الوقوف مع أهالي قرية المريسي ضد قرارات رئيس الوزراء بمغادرة أهالي القرية لأراضيهم لبناء مشروع مارينا للبواخرو الفنادق لصالح مستثمرين و ذلك بمصادرة ٥٥ فدان من أجود الأراضي الزراعية و تشريد ١٢ ألف مواطن يعيشون بهذه الأرض. مما يعد كارثة إنسانية، كما قامت الحكومة بعمل دراسة هولندية كلفت الحكومة ٢٠ مليون جنيه مما يشكل إهدار للمال العام.

و جاء خبر بعنوان(٧٤) :"رجل أعمال إستولي علي ٦٥ مليون دولار من رجال أعمال و فنانين و هروبه إلي دولة الإمارات" .

خبر بعنوان(٧٥) :"قضت محكمة الجنايات بحبس رجل الأعمال ممدوح إسماعيل ٧ سنوات و التي راح ضحيتها ٣٠٠ راكب"

و في هذا السياق يفسر "سمير نعيم أحمد"(٧٦) سلوك الفاسدين في مصر قائلاً "إن الذين يمارسون الفساد يثرون ثراء فاحشاً دون أي جهد حقيقي و دون إضافة للإقتصاد القومي ، بل إنهم في الوا قع يخربون و بالتالي ينفقون هذه الأموال في مجالات غير إنتاجية لا توفر فرصاً للعمل ،إنهم أشخاص جشعون جهلاء لا يشعرون و ينفقون أموالهم إنفاقاً بذخياً سخيفاً مستفزاً لأقصي درجة ممكنة و هذا الإنفاق بهذه الكيفية يزداد فيه الإستفزاز الجماهيري و يتم نشر هذا الإستفزاز عبر وسائل الإعلام.

و خبر أخر بعنوان(٧٧) :"رجل الأعمال أشرف العتال المتهم بإستيراد ١٢٠ ألف طن من القمح الفاسد و تم تسريب كميات منها إلي المطاحن".

و خبر أخر يحمل عنوان(٧٨) :" عودة هدي عبد المنعم المرأة الحديدية بعد إستيلائها علي أموال البنوك و الهروب بها إلي الخارج".

و تقرير بعنوان(٧٩) :"النائب العام يطلب جمع المعلومات المتوافرة حول قضية رشوة المرسيدس".

و حول إستغلال الوظيفة العامة ،تصاعدت الأزمة بين مفتي مصر و جريدة الوفد(٨٠) ،حيث إشتعلت حرب الإتهامات المتبادلة بين د.علي جمعة مفتي الديار و الجريدة و التي إتهمت المفتي بالتربح من إحدي دور نشر التراث و إداراته "لجمعية تراديجيتال المتخصصة"

أما عن قضايا الرشوة ،جاء خبر (٨١) عن توابع فضيحة طارق نور ...باستبعاد جمال أبوالفتوح مساعد رئيس تحرير الوفد عن وزارة البترول و إحالته للتحقيق .

واستعراضا من جريدة الوفد للفساد في قطاعات الحكومة بنشر تقرير بعنوان(٨٢) " الوطنية للدفاع عن الحريات تطالب بحل أزمة العشوائيات و البطالة" إن المفسدون في إجهزة الدولة يدمرون نفوس الشباب و يدفعونه إلي الضياع في المخدرات و الجريمة و الهجرة غير الشرعية و الإرهاب فهذا الشباب يعيش اليوم مطحوناً في مجتمع يمارس عليه القهر السياسي ، و يحرمه من حقه المشروع في العمل و الزواج و في المقابل نقرأ و نسمع كل لحظة عن ناهبي أملاك الدولة و ملايين البنوك .

ويليه تقرير أخر بعنوان(٨٣):" الأزمة المالية و تردي الحريات شبح وراثة السلطة" صحيفة الوفد مصر تعيش أزهي عصور الفساد.

أما عن موقف الحكومة من الفساد كما أشارت صحيفة الوفد من خلال تحليل مضمون المواد الصحفية السابقة إلي أن الفساد علي اختلاف مسئوليه و عوامله و أثاره مسئولية الحكومة و التي من مظاهر هذه المسئولية مساعدة المسئولين لأنفسهم و لرجال أعمال و لذوي النفوذ في الحزب الحاكم،و التلاعب بالقوانين و التشريعات لصالح فئة معينة ،بل و تفصيل القوانين لخدمة أهداف أفراد بعينهم ،و إدانة من ينشر تقارير الفساد،و عدم معاقبة المنحرفين . بلا شك تكدست ملفات الجهاز المركزي للمحاسبات و تقاير هيئة الرقابة الإدارية و أجهزة الأمن العليا ،ورغم ذلك لم يقدم مسئول من كبار رجال الدولة للمحاكمة . مما دفع بصحيفة الوفد بالتأكيد علي العديد من الأثار

الناتجةعن الفساد المؤسسي في مصر و أهمها إهدار المال العام،وفقد الثقة في نزاهة الحكم ،و ضعف هيبة القانون نظراً للإحساس بالظلم و غياب العدالة الإجتماعية.

صورة النظام السياسي في المجتمع كما تعكسها صحيفة الوفد:

انعكست صورة النظام السياسي في المجتمع في عينة الدراسة من صحيفة الوفد في العديد من الوحدات الصحفية و ذلك بوصف النظام المصري نظام استبدادي شمولي من خلال نظام الحكم المطلق للحاكم الفرد و السيطرة علي الشعب و الوطن من قبل حزب واحد و هو الحزب الوطني الديمقراطي حزب المنتفعين ، و هكذا جاءت معالجة صحيفة الوفد لقضية الفساد تطبيقاً عملياً لأيديولوجيتها الليبرالية،و ذلك بتناولها جميع قضايا الفساد المؤسسي بكل قطاعاته التي إهتمت بها الدراسة من (فساد الوزراء و فساد أعضاء البرلمان و فساد مديري البنوك و فساد رجال الأعمال) و لم تميز صحيفة الوفد بين قضية و أخري أو بين قطاع و أخر فالكيفية التي تعالج بها قضايا فساد الوزراء هي نفس الكيفية التي تعالج بها فساد مديري البنوك أو رجال الأعمال.

و اهم ما يمكن استنتاجه من تحليلنا لصحيفة الوفد هو حرصها علي معالجة قضايا الفساد المؤسسي في مصر و المعينة بالدراسة في صورة تحقيقات و مقالات تحليلية مستفيضة مدعمة بالأدلة و المستندات و الأرقام و البيانات الموثقة بما يضاعف من مصداقية تلك القضايا بالإضافة إلي المعالجة الشكلية الخاصة بالمساحة و الألوان (إضافة لون واحد الأخضر) الذي تتميز به الصحيفة منذ نشأتها و الصور الموضوعية و الشخصية و الكاريكاتيرية بشكل مميز فالمساحة تعدت في بعض التحقيقات الصحفية إضافة للمانشيتات في الصفحة الرئيسية التي تسلط الضوء علي خطورة تلك القضايا و إنتشارها في تلك السنوات (محل الدراسة).

و بالتالي فالشكل الإخراجي أضاف بعداً فعالاً لتلك المعالجة في تنبيه و تعبئة الرأي العام تجاه مختلف قضايا الفساد المؤسسي في مصر. كما لم يخلو موضوعاً واحداً عالجت به الصحيفة قضايا الفساد من محررين و مصورين و كتاب بما يدفع بمدي المسئولية التي يحملها هؤلاء علي عاتقهم إتجاه الصحيفة و الوطن.

كما حرصت صحيفة الوفد علي التأكيد علي غياب الديمقراطية الحقيقية نتيجة أحادية الحكم من قبل الرئيس الحاكم و الحزب الحاكم مع عدم وجود محاسبة حقيقية للمسئولين من وزراء و نواب ورؤساء إعلام حكومي ، و بالتالي تهميش دور المشاركة السياسية و الأحزاب السياسية في ظل انتخابات مزيفة و إغلاقها علي الحزب الحاكم فقط و تزاوج المال بالسلطة أي تدخل رجال الأعمال بما يملكون من أموال في صنع السياسة بالإضافة للقوانين المقيدة للحريات العامة و التي من أهمها قانون الطوارئ و قانون حماية الجبهة الداخلية ، لذا حرصت صحيفة الوفد خلال فترة المعالجة الصحفية لقضايا الفساد علي التأكيد علي أهمية ديمقراطية تداول السلطة و ديمقراطية المساءلة القانونية لأي مواطن خاصة المسئولين و الوزراء و أصحاب السيادة و إستقلال القضاء و ديمقراطية تداول الفرص بين أفراد الوطن حتي نقضي علي مناخ الفساد في المجتمع بكل صوره .

و بناء علي ما تقدم فقد كانت صحيفة الوفد حريصة علي أن توضح أن الفساد مسئولية الدولة و هي التي تتستر عليه خاصة إذا كان المتورطون من الوزراء و المسئولين و رجال الأعمالمن خلال علاقاتهم المشبوهة مع هؤلاء المسئولين و أخيراً لقد جاءت معالجة صحيفة الوفد للفساد انعكاساً واضحاً و تطبيقاً عملياً لأيديولوجيتها الليبرالية

معالجة صحيفة اليوم السابع لقضايا الفساد في مصر:

رؤية صحيفة اليوم السابع للفساد

تحدثت صحيفة اليوم السابع عن الفساد السياسي بمعناه الأوسع بأنه إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة و عادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية و أكثر أشكاله المحسوبية و الرشوة و الابتزاز و ممارسة النفوذ و الاحتيال و محاباة الأقارب ،كما أن الفساد السياسي يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل تجار المخدرات و غسيل الأموال و الدعارة.

وسوف يتضح لنا ذلك المعني من خلال تحليل المضامين الصحفية بصحيفة اليوم السابع خلال فترة التحليل و الخاصة بقضايا الفساد موضوع الدراسة كما يلى:

أولا :فنون الكتابة الصحفية المصاحبة لموضوعات قضية الفساد المؤسسى:

يتضح من الجدول رقم (٦)ان فنون الكتابة الصحفية المصاحبة لموضوعات قضية الفساد المؤسسى فى صحيفه اليوم السابع: بلغت((٩٠) وحدة: شملت: فى الترتيب الاول (٣٠)تحقيق وذلك بنسبة٣٧,٥٪ ثم عدد (٢٠) حديث صحفي بنسبة ٢٥٪ و يليه عدد (١٥) مقال بنسبة ١٨,٧٪، ثم عدد (١٠) تقرير بنسبة١٢,٥٪ و اخيراً عدد (٥) للخبر الصحفي بنسبة ٦,١٪) من الاجمالى خلال فترة التحليل.

ثانيا: موضوعات قضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

يتضح من الجدول رقم(٢) ان اهم القطاعات المؤسسية التى ركزت عليها صحيفة اليوم السابع فى معالجة قضايا الفساد المصرى خلال فترة الدراسة جاءت كما يلى:قطاعات الوزراءفى الترتيب الاول بنسبة ٣١,٢٪من الاجمالى ، ثم كل من قطاعات أعضاء البرلمان و قطاعات مديري الشركات و البنوك و ذلك بنسبة ٢٥٪ لكلا القطاعين ، يليه قطاعات رجال الأعمال بنسبة ٦,٨٪ من الإجمالي خلال فترة التحليل بما يعكس رؤية الصحيفة لتلك المعالجة والتى سيتم تفسير دلالاتها فى السطور التالية .

ثالثا :عوامل الفساد التى وظفتها الصحيفة فى معالجه قضايا الفساد المؤسسى:

يتضح من الجدول رقم(٣) ان اهم عوامل الفساد فى صحيفة اليوم السابع خلال فترة الدراسة: جاءت مرتبة كما يلى، اولا عامل "نظام الحكم الشمولى" جاء فى الترتيب الاول بنسبة ٢٠,٨٪،يليه انحراف القيادات بنسبة ١٦,٦٪ ، ثم كل من عوامل الخلل الادارى فى المؤسسات الحكومية و عدم تطبيق القوانين والحصانه البرلمانية في الترتيب الثالث مكرر و ذلك بنسبة ١٢,٥٪ لكلاً منهم، يليه عامل تباطؤ الفصل فى بعض القضايا و سلطات المسئولين المالية والادارية بنسبة ١٠,٤٪ لكل منهما ،ثم تهميش دور السلطات القضائية و ذلك بنسبة ٤,١٪ ، من الاجمالى خلال فترة التحليل.

رابعا : نتائج وأثار قضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

يتضح ذلك من خلال الجدول رقم(٤) :الخاص بمعالجة صحيفة اليوم السابع لاثار ونتائج قضايا الفساد المؤسسى فى القطاعات المصرية موضوع الدراسة:والتى جاء فيها ان "اهدار المال العام" جاء فى الترتيب الاول بنسبة ٤٥,٨٪،يليه"ضعف الثقة فى الحاكم والمسئولين" بنسبة ٢٥٪،يليه كل من الفجوة الطبقية بين الاغنياء والفقراء وتدني قيم الانتماء للوطن و ذلك بنسبه ١٢,٥٪، و أخيراً "غياب العدالة الاجتماعية" بنسبة ٣,٧٪ من الإجمالي .

خامسا:اساليب مواجهة قضايا الفساد في القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة :

يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٥):الذى يتضمن اساليب مواجهه قضايا الفساد فى القطاعات موضوع الدراسة بصحيفة اليوم السابع :وذلك كما يلى:جاء كل من اسلوبى" تحقيق العدالة الاجتماعية" بنسبة ١٨,٧٪، ثم تغيير النظام الاستبدادى" بنسبة ١٦,٦٪ ، ثم "الرقابة الشعبيه" بنسبة ١٤,٥٪ ،يليه"تشديد الرقابة على البنوك" بنسبة ١٢,٥٪ ،ثم" تدعيم سلطات القضاء واستقلاله" و " العقاب الفوري للمنحرفين "و" تقديم اقرارات الذمه المالية" بنسبة ١٠,٤٪ لكل منهم ،ثم اسلوب"استقلال الاجهزة الرقابية" بنسبة ٨,٣ ٪من الاجمالى خلال فترة التحليل.

سادسا : وسائل الابرازيقضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

تتضح هذه الرؤية من خلال الجدول رقم(٧) بالملاحق:والذى يستعرض وسائل الابراز التى استخدمتها صحيفة اليوم السابع فى معالجة قضية الدراسة،وذلك كما يلى:جاءت الاطارات والبراويز بنسبه ٤١,١٪ ، يليها الصور الموضوعية بنسبه ٣١,١٪ ، ثم الصور الشخصية بنسبة ٢٦,٤٪ من الاجمالى ،و أخيراً الرسوم البيانية بنسبة١,١٪ خلال فترة التحليل.

سابعا:الموقع الاخراجى لقضايا الفساد فى القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة:

تتضح هذه المعالجة من خلال الجدول رقم (٨) :الذى يوضح الموقع الاخراجى الذى استخدمته صحيفة اليوم السابع فى اخراج قضية الدراسة عبر صفحاتها ،والتى جاء فيه :استخدام الصحيفة "للصفحات الداخلية "فى الترتيب الاول بنسبة ٥٠٪،يليه الصفحات الاولى بنسبة ٣٧,٥٪ و موقع الصفحة الاخيرة بنسبة ١٢,٥٪ ، خلال فترة التحليل نظرا للسياسة التحريرية للصحيفة.

ثامنا:مصدر الصحيفة فى الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد موضوع الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٩) هذه الرؤية كما يلى:اعتمدت صحيفة اليوم السابع على المحريرين الصحفيين فى كتابة قضايا الفساد موضوع الدراسة وذلك بنسبة ٥٠٪،وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة الجدول رقم (٦) الذى يتضح من خلاله فنون الكتابة الصحفية التى ركزت عليها الصحيفة من قبل محرريها،ثم جاءت فئه مصدر كاتب ،و مراسل بنسبة ١٨,٧٪ لكل منهما، ، ثم مصاحف"بنسبة ٨,٧٪،ثم"غير محددة المصدر" بنسبة ٣,٧٪ في حين لم ترد "وكالات الانباء"، خلال فترة التحليل .

تاسعا: مسارات الاقناع بقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

تتضح هذه الرؤية التحليلية من خلال الجدول رقم (١٠) :الذى يوضح المسارات الاقناعية المنطقية والعاطفية التى استخدمتها الصحيفة فى معالجة قضية الدراسة ،كما يلى:جاءت الاساليب "المنطقية" بنسبة ٧٥٪ ،ثم المسارات المنطقية و العاطفية بنسبة ١٨,٧٪، يليها المسارات العاطفية بنسبة ٦,٢٪من الاجمالى .

عاشراً:مسارات الاقناع المنطقية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

يتضح هذا التحليل من خلال الجدول رقم (١١):الذي يوضح مسارات الإقناع المنطقية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة بصحيفة اليوم السابع، كما يلي: إعتمدت الصحيفة علي كل من أرقام و بيانات و ذلك بنسبة ٦٦,٦٪،يليه عرض جانبي الموضوع بنسبة ٢٥٪ ، ثم إستشهاد بنسبة ٨,٣٪من الإجمالي، مما يوضح حرص الجريدة علي توضيح وجهة نظرها بطريقة منطقية قائمة علي صدق الأرقام التي توردها .

الحادي عشر: مسارات الاقناع العاطفية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

يتضح هذا التحليل من خلال الجدول رقم (١٢):الذي يوضح مسارات الإقناع العاطفية المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة بصحيفة اليوم السابع، كما يلي:تمثلت المسارات العاطفية لدى الجريدة في الوصف و ذلك بنسبة ٨٠٪، يليه الخطابة بنسبة ٢٠٪ من إجمالي المسارات العاطفية لدي الجريدة أما تجهيل المعلومات بهدف المبالغة لم يرد بأي نسبة تذكر خلال فترة التحليل نظراً لخطورة قضية الدراسة علي أمن المجتمع.

الثاني عشر: طريقة العرض المصحابة لقضايا الفساد المؤسسى موضوع الدراسة:

يتضح هذا التحليل من خلال الجدول رقم (١٣):تمثل اهتمام اليوم السابع بعرض قضايا الفساد على صفحاتها عرض الجريدة للمشكلة و تقديم حل لها و طريقة عرض حدث بنسبة ٣٧,٥ ٪ لكل منهما ،في حين تم عرض المشكلة دون حلها بنسبة ٢٥٪، نظراً لوجود بعض الأخبار المتعلقة بقضايا الفساد في صورة أخبار و تقاريرمجردة ، انظر الجدول(٢).

أهم قضايا الفساد المؤسسي التي عالجتها صحيفة اليوم السابع تمثلت فيما يلي:

كارثة الدويقة (فساد الحكومة) و تورط نواب رجال الأعمال و فساد الأجهزة الرقابية و تزوير الانتخابات و تسقيع الأراضي و حجم التهرب الضريبي و الصفقات المشبوهة و الرشاوي و فساد وزارة الزراعة (يوسف عبد الرحيم و سكرتيره)و استيراد المواد المسرطنة ،و قضية تلوث فلاتر أجهزة الغسيل الكلوي التي استوردتها شركة هايدلينا ،و البيروقراطية الحكومية في قتل الاستثمار و فساد وزارة السياحة و الأسعار.

ركزت صحيفة اليوم السابع خلال عام ٢٠٠٨ علي قضايا فساد الحكومة و البنوك في الترتيب الأول يليه فساد رجال الأعمال من سرقة اراضي و هدم بيوت لصالحهم و الإستيلاء علي الأموال ثم الأسعار و مشكلة السكك الحديدية و ذلك في الثلاثة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، ركزت

صحيفة اليوم السابع علي إهدار المال العام في هيئة السكك الحديدية و التهرب الجمركي و الرشوة و سرقة البنوك يليها الأغذية الفاسدة ثم الأسعار ثم فساد رجال الأعمال كما جاء التحقيق الصحفي في الترتيب الأول يليه كل من الخبر و الحديث ثم المقال.

و في عام ٢٠٠٩ ركزت صحيفة اليوم السابع علي فساد رجال الأعمال في الترتيب الأول من المعالجة يليه قضايا الرشوة و سرقة البنوك ثم فساد وزارة الداخلية و حجم الاعتقالات و تزوير السجلات ،كما تحدثت عن الفساد في وزارة التربية و التعليم و كادر المعلمين ثم فساد البنوك و فساد الوزارات و عمليات غسيل الأموال و قضية الإتجار بالأطفال و مذبحة القطاع العام و الرشاوي في وزارة الداخلية و ارتفاع الأسعار.

أما الأثار الناتجة عن قضايا الفساد تمثلت بشكل كبير في إهدار المال العام مثل إهدار مليارات الجنيهات بسبب أنفلونزا الخنازير و اتهام وزراء و محافظين بإهدار ثروة مصر العقارية و اتهام رجال الأعمال بإهدار المال العام رامي لكح و إهدار في البنوك و الشركات بمليارات الجنيهات و قانون التأمينات و المعاشات الجديد الذي يعد البوابة الأخيرة لسرقة ما تبقي من أموال المصريين.

و عن تحليل الصحيفة لقضايا الفساد المؤسسي في الشهور الأولي من عام ٢٠١٠ تجسدت في الفنون الصحفية التالية الخبر و التقرير ثم الكاريكاتير و الحديث و التحقيق و إستبقت إسلوب تدعيم دور الأجهزة الرقابية و ضمان استقلالها كأهم أساليب مواجهة الفساد في مصروالفساد الحكومي عبرت عنه صحيفة اليوم السابع في قضايا البنوك من خلال تحقيق بعنوان(٨٤)" اتهمه البعض بالورم الخبيث و البعد عن عيون الجهات الرقابية بنك الاستثمار القومي المقر الرئيسي لإخفاء مخالفات الحكومة "

تحدث هذا التحقيق عن عدم خضوع هذا البنك لمراقبة البنك المركزي و ليس له جمعية عمومية و ليس عضواً في اتحاد البنوك و هو في النهاية إحدي صور الفساد المؤسسي الحكومي و استغله وزير المالية يوسف بطرس غالي للسيطرة علي المؤسسيات المالية و أسباب هذا الفساد الحكومي هو قصور بعض التشريعات أما عن أساليب المواجهة كما حددتها الصحيفة هو تدعيم دور الأجهزة الرقابية و ضمان استقلالها و الآثار الناتجةهي إهدار المال العام.

و في حوار آخر عن فساد الحكومة حول أصول مسئوليتها عن الإهمال في كارثة الدويقة .تحدث النائب حمدي الطحان وهو رئيس لجنة النقل بمجلس الشعب، تحت عنوان(٨٥):" البلد في إنهيار و الحكومة أصبحت لديها القدرة علي مواجهة الناس و هي مخطئة"

أسباب الفساد في هذا الحوار أولاً تزاوج المال و السلطة ، ثانياً ضعف دور الأجهزة الرقابية في مواجهة الفساد و الاعتداء علي طريق مصر الإسكندرية بإقامة المباني و ذلك بدفع الرشاوي لكل الجهات.

كما جاء مقال حول هذا الصدد بعنوان(٨٦):" أملاك الدولة للكبار أراضي مصر كلها تحت حصار أطماع الكبار " و النتائج المترتبة علي ذلك الفساد و هو عدم الإنتماء و زيادة التطرف و الإحباط و عدم وجود قوانين تنظم العلاقة بين السلطة ورأس المال، و الحل هو انتقال السلطة.

و استكمالاً لفساد الحكومة نشرت صحيفة اليوم السابع تحقيق بعنوان(٨٧)" الخريطة التشريعية للدورة البرلمانية الجديدة في جراب الحزب الحاكم.شهاب يستبعد إقرار قانون الإرهاب ....اسبابه : تعمل الحكومة وفق لأجندة أحمد عز هدفها تكميم جميع الأفواه و القوانين المعطلة فهي حسب الطلب و تهدف إلي إعلاء مصلحة الكبار وجاءت اهم عوامل الفساد :كما أوضحها التحقيق تمثلت في قصور بعض التشريعات، و تزاوج السياسة و فساد الحكومة محافظين و وزراء تمثل في تقرير تحت عنوان(٨٨): " محافظ حلوان يقود حرباً لهدم البيوت وفقاً عين مواطن غلبان لصالح ثلاثة رجال أعمال".

و حول فساد الوزراء عرضت صحيفة اليوم السابع مقال تحليلي بعنوان(٨٩) : "أحلام بيزنس جرانة ...كوابيس للسياحة المصرية " أعقبه تساؤل بعنوان هل مازال نظيف يدعم وزير السياحة بعد أن حول الوزارة إلي ملكية خاصة ؟ بالمستندات و التواريخ و الأرقام لتدعيم قضية الفساد و طرح كاتب المقال أهم عوامل الفساد في هذه القضية هو قصور بعض التشريعات في الحكومة و سهولة إفلات الجناه و ذلك علي المستوي الوزاري من العقاب و عدم تطبيق القوانين مما دفع بسرقة المال العام و توزيع الأراضي و التراخيص علي أصحاب القرار

و حول إهدار المال العام جاءت الصحيفة بتقرير بعنوان : (٩٠)" إستدعاء برلماني لرشيد و أباظة بعد خلافهما علي إلغاء معمل صلاحية الغذاء" لصالح من يحدث ذلك؟ و قيمة الجهاز الواحد في المركز تبلغ ٥ ملايين جنيه نتيجة للخلل الإداري في بعض المؤسسيات الحكومية و عدم تطبيق القوانين مما دفع بإهدار المال العام.

إنطلاقاً من تحليل صحيفة اليوم السابع لإستبداد السلطة في مصر، أشارت دراسة:"جودي ايه "(٩١) " إن من عوامل شيوع الفساد في الدول النامية بصفة عامة ، و التي تندرج تحت مسمي العوامل الداخلية طبيعة النظام السياسي في تلك الدول و بصفة خاصة فيما يتعلق بمركزية السلطة ،فضلاً عن أن محاسبة كبار رجال الحكومة عن تورطهم في أعمال الفساد ضعيفة جداً و تكاد تكون غائبة أصلاً".

وفي" حوار صحفى" مع النائب طلعت السادات" حول الفساد الحكومي الذي تجسد في عوامل تزاوج المال و السلطة و تدهور مستوي القيادات و إنحرافهم" و ذلك بعنوان: "٣٤ مليار جنيه ثمن أرض مدينتي تكفي لسداد ديون مصر أو توزيعها علي الشعب بدلاً من بيع الأصول"

و في" حديث صحفي" مع أحمد رفعت وكيل أول وزارة المالية و رئيس مكافحة التهرب الضريبي جاء عنوان الحديث : (٩٢)" يوسف غالي يطالبنا بعدم الإعلان عن المتهربين من كبار رجال الأعمال" ، رجل اعمال شهير قال لي"إحنا اتحاد ملاك مصر"!!

مشكلة تسقيع الأراضي و حجم التهرب الضريبي و التستر علي رجال الأعمال لإهدار المال العام و اعتباره ملكية خاصة للوزراء و أصحاب القرار السياسي في مصر نتيجة قصور بعض التشريعات و عدم تطبيقها التي تسمح لهم بالخروج عن القانون مع سهولة الإفلات من العقاب و ذكاء و نفوذ هؤلاء الخارجيين علي القانون و هي إحدي عوامل الفساد المؤسسي في مصر.

هكذا يقولون أصحاب السيادة في مصر (إحنا اتحاد ملاك مصر).

وحول قضايا الفساد في البنوك أشارت" صحيفة اليوم السابع" إلي عوامل الفساد المؤسسي في قطاعات البنوك من خلال تحليل المضمون و هي سهولة الإفلات من العقاب مع الخلل الإداري في تلك البنوك و العلاقات المشبوهة مع كبار الوزراء و إستغلال النفوذ حيث نشرت الصحيفة " مقال تحليلي" كتبه محمد العمدة: مدعم بالأرقام و الإحصائيات و الدليل بما لا يدع مجال للشك و كأنها رسالة إتهام لإدانة هؤلاء جاءت تحمل عنوان : (٩٣) "بنك (التنمية الصناعية) يتنازل عن ١٢٤ مليون جنيه إرضاء لابن شقيق محافظ البنك المركزي ، أتسأل في مراره أين دور الأجهزة الرقابية من هذه السرقات المعلنة؟؟!!

و بطل قضية الفساد هنا يجمع بين النائب البرلماني و رجل الأعمال و عضو أمانة السياسات بالحزب الوطني الديموقراطي الذي يتبع مباشرة السيد رئيس الجمهورية وذلك في خبر بعنوان: (٩٤)" قضية تلوث فلاتر أجهزة الغسيل الكلوي التي استوردتها شركة هايدلينا."لذلك فالحصانة و تزاوج المال و السلطة و قصور التشريعات القانونية كانت أهم عوامل الفساد في هذه القضية.

و حول عامل العلاقات المشبوهة و إستغلال النفوذ كأحد أهم عوامل الفساد المؤسسي في مصر التي أفرزته القطاعات المعينة بالدراسة من قطاعات فساد الوزراء و فساد أعضاء البرلمان و فساد رجال الأعمال و يعد الخبر السابق الذي يحمل معني استيراد عضو برلماني وطني أجهزة غسيل كلوي ملونة ....فالمرضي بهذا الداء كانوا ينتظرون بفارغ الصبر هذه الأجهزة حتي تودي بحياتهم و تريحهم من ألام المرض فسيادة النائب دوره الذي حلف عليه اليمين أمام الشعب الذي انتخبه إذا كان انتخبه بالفعل هو إراحة الشعب نهائياً ، و المدهش حقا أن يلحق هذا الخبر تقريراً لاحقاً فيه تراجع هذا النائب عن الاستقالة من مجلس الشعب ليس نزولاً عن رغبة الشعب المحب له إنما نزولاً علي رغبة السيد فتحي سرور حامي أعضاء مجلس الشعب بالحزب الوطني....و ذلك في "تقريرصحفي" بعنوان : (٩٥)" سرور وراء تراجع هاني سرور عن تقديم استقالته من البرلمان و في السياق نفسه أكد حيدر بغدادي نائب الوطني أن الحزب لا يتستر عن أي فساد أو مفسدين!! يعترف بأن القضية سابقة الذكر تصنف تحت بند الفساد و المفسدين.

و جاء " تقرير صحفى (٩٦) "أخر: طالب العديد من المتخصصين في مجال الصناعات الهندسية و الهندسة الصحية و خبراء مشروعات المياه و الصرف الصحي بضرورة فتح ملف المنح و القروض الوارده لوزارة الإسكان المليئة بقضايا الفساد المؤسسي في مصر.

انطلاقاً من تحليل الصحيفة لقضايا الفساد في قطاعات المجتمع تأتي لنا الصحيفة" بخبر صحفي "يحمل فساد إحدي الوزراء بعنوان: (٩٧)" المغربي يمنح ٤ شركات أجنبية عقود احتكارية بالمليارات لتوريد معدات الشركة القابضة للمياه" و مضمون هذا الخبر هو وجود كل الصلاحيات في أيدي المسئولين بجميع القطاعات المصرية ،فيستطيع بجرة قلم أن يمنح بالأمر المباشر أي جزء في الوطن لأي شخص داخلي أو خارجي أو صهيوني و ذلك علي وجه الخصوص فإستغلال النفوذ أهدر مليارات الجنيهات علي الشعب المصري الكادح مع عدم تطبيق القوانين و المتابعة المستمرة علي

المسئولين من قبل الأجهزة المسئوله مع الرأي العام،كل هذه العوامل دفعت بهذا الإهدار المعلن لذلك لابد من ضمان إستقلال دور الأجهزة الرقابية عن النظام الحاكم.

عدم تطبيق القوانين و المتابعة المستمرة علي المسئولين من قبل الجهات المسئولة مع الرأي العام تؤدي إلي هذه السرقات المعلنة، فلابد من تدعيم دور الأجهزة الرقابية في مصر و ضمان استقلالها.

و في" حديث صحفي تليفوني" مع رجال أعمال من أقباط المهجر حمل عنوان (٩٨):" مستثمرون مصريون اعتبروا مناخ الاستثمار في مصر فاسد و يفتقد الشفافية" و مواجهته تكون بالقضاء علي الرشوة و الفساد و الحد من سلطة الدولة و السيطرة علي النظام القضائي و تقليص حجم البيروقراطية. و استكمالاً لفساد رجال الأعمال و أعضاء البرلمان كتب بعنوان: في الفورسيزون يجتمع رجال السلطة و الإعلام و البيزنس و الفساد،يوميات الجريمة و الصفوة و الصفقات في أشهر فنادق مصر" يتحدث عن حصانة أعضاء البرلمان إحدي أهم عوامل الفساد في مصر و بالتالي تزاوج السلطة و المال و النتيجة تدهور المال العام في ظل تدهور مستوي القيادات و انحرافهم.

تكشف صحيفة اليوم السابع عن الفساد الحكومي في سلسلة متتابعة من المواجهات الصحفية."

" تقرير" بعنوان (١٠٠) :" نيابة أمن الدولة العليا تحقق مع اثنين من رجال سليمان بتهمة الرشوة"عرض التقريربالوثائق والمستندات و الأرقام.،طبعاً المقصود بسليمان وزير الإسكان المصري.

وفي العدد التالي من الصحيفة استكمالاً للموضوع السابق حول فساد وزير الاسكان وسرقة المال العام جاء مقال : (١٠١)" عن خطة سليمان لضرب القضية و الشوشرة علي تحقيقات النيابة".

و استكمالاً لقضية فساد الوزير إبراهيم سليمان جاء تقرير: بعنوان (١٠٢) " نيابة الأموال العامة تواجه إبراهيم سليمان بصهره المسئول عن شبكة مياه البرادعة. "

و نشرت الصحيفة فى شكل تقرير صحفى : (١٠٣) بلاغ مقدم من د"جمال زهران" عضو مجلس الشعب ضد الوزير" ابراهيم سليمان" حول فساده بإهدار المال العام ، فقد قدم الوزير نموذج من نماذج انحراف الوزراء في مصر لقد استغل الوزير نفوذه و صلاحيات دوره الوظيفى في الإضرار بمصالح المصريين مما جعلهم يلجأون للقضاء و يحصلون علي أحكام ضده.

و السؤال هنا لماذا لم يلتفت رئيس الحكومة ولو لخبر واحد من وزارة الفاسدين لاستعادة مال الدولة حيث يرد على هذا التساؤل " إبراهيم ربيع " في مقال بعنوان : (١٠٤) الرأي العام مصدوم!!

"لذا تري الدراسة ضرورة طرح معالجة صحيفة اليوم السابع علي مدي ثلاثة أعداد متتالية لقضية فساد إحدي الوزراء المسئولين عن تنمية الوطن مستغلاً بذلك نفوذ وظيفته و حماية النظام له في إهدار مال الشعب لذا حاولت الصحيفة تسليط الضوء علي هذا الفساد رغبة في دفع من يهمه الأمر

بالتصدى لهذا الفساد ،وفى هذا السياق عرضت الصحيفة خبر بعنوان (١٠٥):" ٤٥ نائباً يتهمون إبراهيم سليمان بالتفريط في آلاف الأفدنة لهشام طلعت مصطفي" هذا نتيجة قصور بعض التشريعات التي تعد ثغرات يدخل منها المفسدين مما دفع هؤلاء لسرقة المال العام بغطاء شرعي من النظام.

و" تحقيق صحفى" أخرعن الفساد في اهم القطاعات المؤسسية فى مصرموضوع الدراسة و التى تمثل فى قطاعات:اعضاء البرلمان ،ورجال الاعمال ، وذلك بالأرقام و المستندات بعنوان : (١٠٦)" هشام طلعت مصطفي يحاول إخفاء فضيحة أرض مدينتي".

و حول فساد النقابات عرضت الصحيفة " تقرير"بعنوان : (١٠٧)" محكمة القضاء الإداري تكشف تجاوزات بالجملة في سجلات النقابة".فعامل الخلل الإداري في بعض المؤسسيات دفع بالتزوير في انتخابات عوامل النقابات.

و تحقيق أخر بعنوان : (١٠٨) " قصة رجل الأعمال (وجدي كراره)الذي أراد تحويل المغربي إلي إبراهيم سليمان جديد". يتحدث التحقيق عن إهدار المال العام و استغلال المنصب (الوزراي) و الحصانة حيث الفساد جمع بين الحصانة و المنصب الوزاري من تخصيص أراضي الدولة من قبل هؤلاء بالأمر المباشر إلي رجال الأعمال مع دعم المرافق مع التقسيط علي خمس أعوام مع إلغاء الضرائب علي تلك المشاريع،الله مع مصر فالمستقبل سيحكي عن المفسدين!!!

نشرت صحيفة" اليوم السابع" تحقيق صحفى بعنوان : (١٠٩)" قصة واقعية أغرب من الخيال ،يكشف رغبة الحكومة في استثمار أموال التأمينات بالبورصة "، الخبراء يحذرون من كارثة مؤكدة حال تمرير القانون . اتحاد اصحاب المعاشات يطالب المجتمع المدني بالمواجهة.و أساليب المواجهة هي التأكيد علي دور الرقابة الشعبية. التحقيق يتناول عاملين من عوامل الفساد و عشوائية قرارات المسئولين و تمرير قوانين ضد مصلحة الشعب و الوطن، الجدير بالذكر أن التحقيق يحمل صورة كاريكاتيرية لوزير المالية د.يوسف بطرس غالي!!!

وحول الفساد في وزارة التربية و التعليم نشرت الصحيفة" تقرير صحفى" بعنوان : (١١٠)" الصدفة تعيد ٦٨ مليون يورو إلي خزانة التعليم استولي عليها مستشار الجمل ".

و في هذا السياق عرضت الصحيفة" تقرير"بعنوان (١١١)"الذكري العشرين لمعونة تطوير التعليم" حيث تحدث محرره عن إلغاء المسئولين المصريين لمادتي التربية الوطنية و حذف أجزاء في مقررات العلوم و الرياضة و حذف تاريخ طلعت حرب و مصطفي كامل و سعد زغلول الزعماء الوطنيين و البقاء علي نابليون إزكاءاً من المسئولين لروح اليهود أمام أبنائنا لتقوية انتمائهم للوطن!! كما قامت الوزارة الموقرة بإغلاق الورش الصناعية .

نشرت صحيفة اليوم السابع "تحقيق" بعنوان : (١١٢)" أهالي الضبعة يهددون بالكفاح المسلح لو خصصت الحكومة أراضيهم للمستثمرين"و جاءت أساليب مواجهة الفساد في هذا التحقيق كما عالجها المحرر ممثلة فى قدره جمهور الشعب المصري فى التصدى لكل أنواع الفساد، مما يؤكد علي دور الرقابة الشعبية أمام المسئولين عن المال العام فى مصر.

والملاحظة الجديرة بالتسجيل فى هذا السياق :هى عدم تعامل صحيفة الاهرام خلال فتره الدراسة التحليلية مع إسلوب"دور الرقابة الشعبية" كاحد أساليب مواجهة قضايا الفساد فى مصر كما حددتها الدراسة التحليلية،فى حين طرحته صحيفة اليوم السابع بنسبة ١٤,٥٪ أما صحيفة الوفد عرضتها بنسبة"١٢,٩ "

اثناء معالجة قضايا الدراسة.بما يشير إلى الانتقاد المستمر لسياسات الحكومه من وجهة نظر صحيفتى" الوفد واليوم السابع"فى التعامل مع هذه القضايا من منطلق ضرورة تصدى كل أفراد المجتمع لفساد المسئولين،وهو ما تنافى مع رغبة صحيفه الاهرام القومية لسان حال الحكومة والتى توضح بإستمرار نجاح السياسات الرسمية الحكومية ،وبالتالى ترفض أى إثاره للرأى العام ضد الحكومه ،لذا غلب الاتجاه المؤيد بإستمرار لوجه النظر الحكومية على طبيعه الموضوعات المنشورة بها .

عرضت الصحيفة" تقرير بعنوان: "(١١٣) "وثائق تكشف إهدار ٥ مليارات جنيه في صفقة بيع ايديال لصالح أوليمبيك"عرض التقرير فساد حكومة و دليل إدانتها بالمستندات و اثارونتائج ذلك سرقة المال العام و إهداره .

و استكمالاً لقضايا الفساد المؤسسى نشرت صحيفة اليوم السابع" تقرير"بعنوان: (١١٤)" تأجيل محاكمة المتهمين بالرشوة في وزارة الداخلية".

و بنهاية فترة التحليل بالدراسة، لم تسلم مصر من طرح صحفي حول فساد مديرى البنوك من خلال " طلب إحاطة من النائب البرلماني د.جمال زهران السابع،عرضته صحيفة" اليوم السابع" فى شكل" تقرير صحفى" بعنوان: (١١٥)" تنازل بنوك العقاري و الأهلي عن مليار جنيه لأحد العملاء، وفى سياق هذا التقرير طرحت الصحيفه أن من أهم عوامل الفساد فى قطاعات البنوك هو"التساهل في مديونية أحد العملاء" .

وجاء "تقرير" بعنوان : (١١٦)" أسرار عمليات غسيل الأموال في جماعة الإخوان المسلمين" قيادات الإخوان يتسترون علي فساد أعضائهاوالقضية رقما" ٤٠٤"و التي عرفت إعلامياً بقضية " التنظيم الدولي."

نستخلص من التحليل السابق أن صحيفة اليوم السابع طرحها لأهم قضايا الفساد المؤسسي في مصر في الفنون الصحفية التالية : التقارير الصحفية ، يليها التحقيقات الصحفية ، ثم كل من الأحاديث و التقارير الصحفية.و بالتالي تفوقت الصحيفة في طرح العديد من التحقيقات الصحفية حول قضايا الفساد في مصر بشكل متعمق مدعم بالمستندات و الوثائق أكثر من صحف الدراسة الأخري (الأهرام و الوفد)نظراً لأنها صحيفة أسبوعية و ذلك علي الرغم من أن تحليل صحف الدراسة الأخري كان يعادل هذه الفقرة أي كان بشكل أسبوعي أيضاً.

معالجة صحيفة اليوم السابع لقضايا الفساد المؤسسي في مصر من حيث الشكل حيث المساحة الكبيرة من ثمانية أعمدة إلي صفحتين و ثلاثة و الألوان (٤ لون) و الصور الشخصية و الموضوعية ذات المساحة الكبيرة التي توضح حجم الموضوع التي تثيره الصحيفة مستخدمة في ذلك

الألوان و وضع الصورة الملائم للمتن مع استخام المانشيتات الملائمة لكل موضوع، كما لا يخلو موضوع من محرريه أو كتابه أو مصوريه بما يشير إلي أهكية تلك القضايا لدي الصحيفة و الرأي العام .

كما لوحظ أن هناك اتساقاً منطقياً في معالجة الجوانب المختلفة لقضايا الفساد محل الدراسة حيث استطاعت صحيفة اليوم السابع أن تغطي بالمعالجة الصحفية كافة قطاعات الدراسة من (فساد الوزراء- فساد أعضاء البرلمان- فساد رجال الأعمال- فساد مديري البنوك) دون تمييز لقضية علي الاخري.

و جاء تفسير الصحيفة للفساد من كونه قضية إجتماعية و إقتصادية و سياسية و من هنا أكدت علي مسئولية الدولة و الحكومة و ليس الأفراد.

صورة النظام السياسي في المجتمع كما تعكسها صحيفة اليوم السابع :

تم تحديد صورة النظام السياسي في المجتمع المصري في صحيفة اليوم السابع من خلال مضامين المواضيع الصحفية التي تم تحليلها في السطور السابقة ، و أوضح مضمون تلك الوحدات أن النظام السياسي "استبدادي شمولي" و يجب يتغير بكل أجهزته الوزارية و من أهم مظاهر النظام السياسي الشمولي سيطرة حزب واحد علي أموال و أطوال الوطن، و غياب العدالة الإجتماعية و ذلك من خلال انحيازات كل السياسات نحو الأغنياء فقط ، و في مصر يحتكر حزب السلطة (الحزب الوطني الديمقراطي) لنفسه السلطة بكافة الأساليب المعلنة و الغير معلنة و غير المشروعة ، و من أهمها تزوير الانتخابات في إطار من الشرعية الإعلامية المحكمة التي تعمل علي تزييف وعي الجماهير و تعبئة الشعور العام داخلياً و خارجياً مع هذه التوجهات السياسية و في المقابل يكون المتلقي هو المواطن المصري الذي لا يقوي علي مجرد إشباع حاجات الأساسية التي تثقل كاهله في ظل غلاء فاحش للأسعار لا يتناسب مع الدخول مع معاناته من الأمراض المتفشية في ظل تدني مستوي الرعاية الصحية وإنتشار التلوث البيئي والصحي و الغذائي و الفكري و هذا التلوث الأخير يقف عائقاً أمام قدرة جماهير الشعب علي التفكير في إبداء الرأي أو المطالبة بالديمقراطية و الحرية التي تحفظ كرامتهم و هذا الذي أكدته صحيفة اليوم السابع لطبيعة الحزب الحاكم و هيكله التنظيمي. و في هذا الصدد يلقي الرئيس مبارك و كبار المسئولين بأسباب الفقر علي الزيادة السكانية و يرددون عبارات الإستقرار الإجتماعي و الديمقراطية و الحرية و أدني رد علي هذه العبارات هي كلمة واحدة " الفساد ".

نتائج الدراسة التحليلية :

التي تعد بمثابة إجابات علي تساؤلات الدراسة :

- الفنون الصحفية التي استخدمتها الصحف موضوع الدراسة في معالجة قضية الدراسة :

اتضحت هذه الرؤية من خلال جدول رقم (٦) الذي يوضح اهتمام صحيفتي الوفد و اليوم السابع بمعالجة القضية بشكل متعمق من خلال فنون التحقيق و المقال و الحديث في حين جاء اهتمام صحيفة الأهرام بفنون الخبر و التقرير نظراً لسياستها التحريرية.

- رؤية الصحف المصرية (الأهرام- الوفد- اليوم السابع) لقضية الفساد: -

تأثرت صحيفة الأهرام في رؤيتها لقضية الفساد من حيث التعريف و التفسير بالعقاب القانوني الذي يدفع بأن كل من يخرج علي القوانين الحكومية أو ينتهكها يعاقب قانونياً و بالتالي فالفساد في مصر قائم علي مجرد خروج فردي علي القانون يجرم قانوناً بإعتبارها صحيفة معبرة عن التوجه الأيديولوجي للسلطة فهي الجريدة القومية التي تؤكد علي استقرار المجتمع من خلال ضرب الحكومة للفساد و المفسدين بيد من حديد من خلال العديد من الأجهزة الرقابية الحكومية المسئولة عن ذلك فهذه الرؤية الصحفية لجريدة الأهرام حول معني و تفسير الفساد تجاهلت تأثير الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية علي السلوك الفاسد.، في حين قد لوحظ من التحليل أن هناك شبه اتفاق بين صحيفتي (الوفد –اليوم السابع) علي أن الفساد يرتبط بإستغلال الوظيفة (الحكومية) بهدف تحقيق مصالح شخصية لهذا الشخص المسئول بشكل مباشر أو غير مباشر بما يدفع بإهدار و سرقة المال العام و الإضرار بإقتصاد الوطن ومصالح عدد كبير من المواطنين ؛و ذلك بإعتبار أن قضايا الفساد قضايا ذات جذور إجتماعية نشأت في ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادي و إصرار الحكومة علي الخوض في نظام الخصخصة ببيع الشركات العامة و الحكومية.

- رؤية الصحف المصرية المحددة بالدراسة لموقف الحكومة من الفساد:

فقد حددت صحيفة الأهرام أن الفساد في مصر مسئولية المواطنين المنحرفين فقط في حين أكدت صحيفة الوفد يليها اليوم السابع علي أن مسئولية الفساد في مصر تقع علي عاتق الحكومة بأجهزتها و كبار مسئوليها ؛و حول هذة النتيجة جاء رد صحيفة الأهرام خلال فترة التحليل أن صحف المعارضة جميعاً تسعي إلي التشهير الدائم بفساد الحكومة و المسئولين نظراً لجماهيرية الحزب الوطني الديمقراطي الذي يثير حفيظة المعارضة و هذا ما تروج له وسائل إعلام الدولة من حالة الإستقرار التي يشهدها المجتمع عند فتح صحف المعارضة لملفات فساد كبار مسئولين الدولة من وزراء و برلمانيين و رجال الأعمال فبلا شك تسيطر وسائل الإعلام الحكومية عندما تتحدث عن جماهيرية الحزب الوطني أن تقول الكثير في ظل وجود أحزاب سياسية شكلية مقيدة مضطهدة يذكرها النظام السياسي لتجميل شكله الديمقراطي ليس أكثر من ذلك.

- رؤية صحيفتي (الوفد –اليوم السابع) لعوامل الفساد المؤسسي في مصر في قطاعات (الوزراء – أعضاء البرلمان- رجال الأعمال – مديري البنوك) جاءت أهمها :

من منطلق تأكيد الصحيفتين علي إدراك الأبعاد الداخلية(إجتماعية و إقتصادية و سياسية و ثقافية)و الخارجية لقضية الفساد (هيمنة إقتصاديات رأسمالية عالمية) من شركات متعددة الجنسيات .....إلخ و هي غياب الديمقراطية – عدم تداول السلطة – وجود نظام حكومي شمولي إستبدادي في مصر – إستغلال نفوذ كبار المسئولين – ضعف السلطة التشريعية – عدم تطبيق القوانين – الخلل الإداري في بعض المؤسسات الحكومية نتيجة (تدهور مستوي القيادات و إنحرافهم) – سهولة الإفلات من العقاب نتيجة (تعقد الإجراءات القانونية و تباطؤ الفصل في القضايا) – فساد العملية الإنتخابية ، في حين جاءت رؤية صحيفة الأهرام لأهم عوامل الفساد في مصر في القطاعات

المحددة بالدراسة :(عدم تطبيق القوانين – الخلل الإداري و التجاوزات في بعض المؤسسات – ذكاء المنحرفين – تدهور مستوي بعض القيادات)

- رؤية صحف الدراسة (الأهرام – الوفد – اليوم السابع) للأثار الناتجة عن قضايا الفساد المؤسسي في مصر أهمها :

إهدار المال العام – غياب العدالة الإجتماعية – ضعف قيم الإنتماء للوطن – ضعف هيبة القانون – زعزعة الثقة في نزاهة الحكم – الفقر و ضعف الأجور و إرتفاع الأسعار – إتساع الفوارق الطبقية)

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة كل من "عيسي عبد الباقي موسي"(١١٧) و دراسة"ثروت فتحي"(١١٨) و دراسة "عبد الله زلطة" (١١٩) و التي أشرن إلي أن الإستيلاء علي المال العام و ذلك في الترتيب الأول بالنسبة لقضايا الفساد التي تناولتها الصحف .

- إشتركت صحف الدراسة (الأهرام- الوفد- اليوم السابع) في أساليب مواجهة الفساد المؤسسي في مصر في القطاعات المعنية بالدراسة في : تطبيق الديمقراطية – تداول السلطة – إستقلال القضاء و تدعيم اختصاصاته – ضمان المشاركة السياسية الفعالة و نزاهة الإنتخابات – العدالة الإجتماعية – تفعيل و إستقلال الأجهزة الرقابية – تقديم إقرارت الذمة المالية للمسئولين – المعاقبة القانونية الفورية لأي مسئول أي كان حجمه و أي خارج علي القانون في المجتمع – تشديد الرقابة علي البنوك.
- جاءت الصورة التي عكستها صحيفة الأهرام للنظام السياسي إيجابية فهو من وجهة نظرها نظام ديمقراطي مستقر و الدليل علي ذلك إرتفاع أصوات صحف المعارضة و برامج القنوات الفضائية لأراء السلطة . كما أن أي حالة فساد فهي حالات فردية ليس لها علاقة بالنظام القائم الذي يكشف الفساد و يتعقبه لذا تؤكد صحيفة الأهرام علي معاقبة المجرمين المتورطين في قضايا فساد دون اللجوء إلي إحداث أي تغيير شامل في المجتمع المصري ، في حين إتفقت صحيفتي الوفد و اليوم السابع علي أن النظام السياسي المصري نظام إستبدادي شمولي علي الرغم من حرية الإعلام كما يتغني بها النظام السياسي إلا أنها تقيد حرية الصحافة من خلال تشديد العقوبة علي جرائم النشر بحبس الصحفيين. كما أكدت علي ضرورة المشاركة الجماهيرية في إتخاذ القرارات المصيرية للمجتمع و ممارسة الحقوق السياسية و تطبيق الديمقراطية الحقيقية و تحقيق العدالة الإجتماعية إذن تطالب تلك الصحيفتين (الوفد – اليوم السابع)بضرورة إحداث إصلاح شامل لكل جوانب المجتمع إقتصادياً و سياسياً و إجتماعياً علي أن يكون الإصلاح الديمقراطي هو الأساس لحل مشكلة الفساد.

و يشير" جونستون مايكل" (١٢٠) " أن الديمقراطية تستطيع تقييد الفساد إذا تقدمت للناس سبلاً للإحتجاج، و أعطت الموظفين الحوافز للأمانة و يوجد ثلاثة أبعاد مركزية في تحديث حدوث الفساد السياسي ، و تؤثر هذه الأبعاد علي مدي رغبة السياسيين في تقبل الرشي وتمويل الحملات الإنتخابية غير القانونية ، و علي مدي تحمل الناخبين لمسألة دفع الرشي و علي رغبة الفئات الغنية بالدفع، البعد الأول هو توفير إمتيازات ضيقة التركيز لتوزيعها من قبل السياسيين، و البعد الثاني

هو مقدرة الفئات الغنية علي الحصول علي هذه المكاسب بطريقة قانونية و البعد الثالث هو الإستقرار المؤقت للتحالفات السياسية."

- حول قطاعات الفساد محل الدراسة جاءكبارالمسئولون من الوزراء في الترتيب الأول من إهتمام صحف الدراسة بالنسبة للشخصيات المرتبطة بقضايا الفساد سواء جاء هذا التناول عام غير محدد لشخصيات بعينها كما في تحليل صحيفة الأهرام حول فساد المحافظين(١٢١)أو كان محدداً من خلال المعالجة المباشرة إلي وزراء مثل الوزير السابق إبراهيم سليمان والنائب البرلماني و عضو أمانة السياسات هشام طلعت مصطفي في صحفيتي الوفد و اليوم السابع بما يعكس جرآة هذين الصحيفيتن في كشف قضايا الفساد .

ثم جاء قطاع رجال الأعمال و المقترضين من البنوك و المتعثرين في الفساد في الترتيب التالي من الشخصيات المرتبطة بقضايا الفساد في معالجة صحف الدراسة، و يعكس هذا الإهتمام العديد من الدلالات من أبرزها خطورة الدور الذي قام به رجال الأعمال في نهب أموال البنوك و أراضي الدولة و الإضرار بالإقتصاد القومي، مثل قضية رامي لكح رجل الأعمال الهارب(١٢٢) كنموذج لنهب أموال البنوك من خلال تساهل القيادات المصرفية لمنحه قروض ضخمة بدون ضمانات، وفي هذا الصدد تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة عبد الله زلطة(١٢٣) .

مما يكشف عن رغبة الصحيفة في محاسبة المتورطين في هذا الفساد بتقديمهم للعدالة ، كما يعكس الحاجة الملحة لاختيار القيادات المصرفية النزيهة و المتابعة المستمرة لأدائها من خلال دور الأجهزة الرقابية و هو ما أشارت إليه صحيفة اليوم السابع(١٢٤) من خلال تحقيق صحفي عن ضرورة خضوع البنك المركزي للمراقبة لأنه إحدي صور الفساد المؤسسي الحكومي الذي يستغله وزير المالية يوسف بطرس غالي للسيطرة علي أهم المؤسسات المالية في مصر.

و حول فساد الوزراء عرضت صحيفة اليوم السابع(١٢٥) مقالاً تحليلياً عن فساد وزير السياحة زهير جرانة و إهداره للمال العام، و ذلك من ضمن ما طرحته الصحيفة حول قضايا الفساد المؤسسي في مصر في القطاعات المؤسسية موضوع الدراسة.

- اتسمت معالجة صحيفة الوفد يليها اليوم السابع لقضايا الفساد المؤسسي في مصر بالأستمرارية و المتابعة و الشمول و المباشرة في التناول التي تصل إلي حد الهجوم المباشر علي أكبر مسئول ممن تورط في قضايا الفساد .

أما صحيفة الأهرام جاءت معالجتها لقضايا الفساد تتسم بالعمومية و الجزئية من حيث التتابع الزمني و الموضوعي لتلك القضايا فمحرريها لا يتعرضوا لقضايا فساد محددة أو شخصيات معينة بشكل عام إلا ممن حكم عليهم في تلك القضايا كما أن صحيفة الأهرام عندما تعرض مثل هذه القضايا تربطها بالعديد من المتغيرات مثل الزيادة السكانية .

- اهتمت صحيفتي الوفد و اليوم السابع بتنوع الإهتمام بمعالجة قضايا الفساد و ذلك في الصفحات الأولي و الأخيرة من خلال المانشيتات الملونة و جاءت أكثر تعمق في الصفحات

الداخلية في حين جاءت معالجة صحيفة الأهرام لقضايا الفساد في الصفحات الداخلية و التلاعب بالألفاظ بعيداً عن أسباب أو آثار أو مواجهة قضايا الفساد.

نستنتج من دراستنا لعدد من الصحف المصرية مختلفة في اتجاهاتها سواء كانت قومية (الأهرام) أو حزبية(الوفد) أو مستقلة(اليوم السابع) إن الصحف المصرية فتحت الكثير من ملفات الفساد علي مدار العشرة أعوام السابقة و بصفة خاصة الثلاثة أعوام الماضيين نظراُ لضراوة و انتشار تلك القضايا من قبل أصحاب القرار و المسئولين و علي الرغم من ذلك لم يتحرك ساكن لهؤلاء نظراً لتكميم جميع أفواه القائمين علي مواجهة الفساد من تطبيق القوانين و المتابعة المستمرة و تقليص حجم البيروقراطية مع غلق كافة ثغرات القوانين التي ينفذ منها الفاسدون و تدعيم دور الأجهزة الرقابية و أن يكون للرقابة الشعبية دوراً رئيسياً في مواجهة المسئولين، و يبقي الفساد دائماً هو استعمال السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

لقد تصاعدت شدة النقد الاجتماعي في الصحافة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨ و حتي ٢٠١٠ عن عجز النظام في مواجهة القضايا و المشكلات الاجتماعية خاصة قضايا الفساد المؤسسي المحددة بالدراسة، كما ظهر في هذه الفترة تربح المسئولين و إهدار المال العام

المراجع

١. إبراهيم شحاته،وصيتي لبلادي ،القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب ،٢٠٠١ ،ص ص ٣٦٥، ٣٦٦ .

٢. المرجع السابق نفسه ص ص ٣٣٨ ،٣٤١ .

٣. أحمد رشيد : الفساد الإداري : الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، مطبوعات الشعب، القاهرة،ط١ فبراير ١٩٧٦ ص ص ٢٥ ،٢٦ .

٤. عاطف العبد :مدخل إلي الإتصال و الرأي العام : الأسس النظرية و الإسهامات العربية ." ط٣ ،(القاهرة:دار الفكرالعربي،١٩٩٩)

٥. عمرو عبد السميع : الكاريكاتير السياسي في السبعينات ، دراسة تطبيقية علي صحف الأهرام و الأخبار و الجمهورية و مجلات روز اليوسف ، صباح الخير ،المصور،رسالة دكتوراه،غير منشورة،كلية الإعلام،جامعة القاهرة،١٩٨٣

٦. عبد الفتاح ابراهيم عبد النبى التناول الاعلامى لجرائم النخبة دراسه للنموذج المصرى فى الثمانينات ،القاهرة :دار الثقافة للنشر و التوزيع ١٩٩١ ،ص ١٥ .

٧. إكرام فتحي إلياس بادية، الأبعاد الإقتصاية و الإجتماعية للأنحرافات التي تلحق الوظيفة العام في مصر :دراسة لبعض قضايا الفساد ،رسالة ماجستير،غير منشورة،جامعة الأزهر،كلية التجارة،فرع البنات،١٩٩٩ .

٨. حنان محمد حسن سالم،التوجهات الإيديولوجية و معالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٨ ،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة عين شمس،كلية الأداب ،قسم الإجتماع ٢٠٠٠ .

٩. عبد الله زلطة،معالجة الصحف القومية لقضايا الفساد دراسة تحليلية لعينة من القضايا المنشورة بجريدة الأهرام عام ٢٠٠٢ : في مجلة البحوث الإعلامية جامعة الأزهر،العدد التاسع عشرينايير ٢٠٠٣

١٠. رباب رأفت الجمال ،دور الصحف المستقلة في تشكيل إتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد دراسة ميدانية في :المؤتمر العلمي السنوي التاسع أخلاقيات الإعلام بين النظرية و التطبيق ،كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، مايو ٢٠٠٣ .

١١. مرعي مدكور: إتجاهات الكاريكاتور في الصحافة المصريةفي ظل المتغيرات المعاصرة في : المؤتمر السنوي الثاني الصحافة و أفاق التكنولوجيا ،أكاديمية أخباراليوم ،إبريل ٢٠٠٣ .

١٢. عيسي عبد الباقي موسي، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد دراسة تحليلة ميدانية ،رسالة ماجستير، كلية الأداب بقنا ،قسم الإعلام ،جامعة جنوب الوادي،٢٠٠٤ .

١٣. ثروت فتحي كامل : معالجة الكاريكاتور لقضايا الفساد في مصر في: المجلة المصرية لبحوث الإعلام.العدد (٢٣) يوليه- ديسمبر ٢٠٠٤ ،كلية الإعلام ،جامعة القاهرة.

14. Mcmillan, M., A Theory Of Corruption, American Sociological Review, M.G., 1961.

15. Huntington,S.P,Modernization Corruption,In:Hiedenheimer,A.J., Political Corruption,Reading In Comparative Analsis,Holt,Rinehart,N.Y.,1970.

16. Shleier, A, and Vishny. R, (1993): Corruption Quarterly Journal Of Economics, Vol, (108) No. (3)1993

17. Pier Paolo Giglioli, Political Corruption and The Media ,The Tangentopoli Affair, International Social Science Journal, Vol ,141,September,1996.

18. Rick Stapenhurst,"The Media's Role In Curbing Corruption World Bank institute, 2000,
available at: http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/media.pdf

١٩. علي الدين هلال و أخرون :معجم المصطلحات السياسية ، القاهرة :١٩٩٤ ،ص ١٣٩ .

٢٠. عبد الوهاب الكيالي و آخرون :موسوعة السياسية، الجزء السادس ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،بيروت ،ط٣ ،١٩٩٥،ص ٥٦٠ .

٢١. عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الإجتماع (مكتية نهضة الشرق القاهرة: ١٩٨٣) ص ٣٨٠ .

٢٢. إكرام بدر الدين: الفساد السياسي دار الثقافة العربية،القاهرة ،١٩٩٢ ،ص ١٤ ،١٥ .

٢٣. أحمد أنور : الأثار الإجتماعية للعولمة الإقتصادية ، القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٤ ، ص ص١٥١ - ١٥٠

٢٤. محمد مصطفي شردي : الوفد ٢٦ \٣\٢٠٠٩

٢٥. إبراهيم شحاته،وصيتي لبلادي ،مرجع سابق ،ص ٢٣٨ .

26. Paul D.Leedy"Practical Research:Planning And Design"5 Th Ed.(New York:Macmillan Publishing Company 1993)P.143.

٢٧. سمير محمد حسين : "تطبيقات فى مناهج البحث العلمى" (القاهرة:عالم الكتب،١٩٩١) ص ٩٧

٢٨. فؤاد أبو حطب وأمال صادق:"مناهج البحث وطرق التحليل الاحصائى فى العلوم النفسيه والتربوية والاجتماعية"(القاهرة:الانجلو المصرية ،١٩٩١

٢٩. سامى رمضان:"البحث العلمى"(القاهرة :المكتبة الاكاديمية،د.ت) ص٣٩٤

30. Arthur،Asa.Berger"Media Research Techniques "2nd Ed.(London:Sage Publications ،1994"P..87

٣١. سمير محمد حسين :دراسة الجمهور في بحوث الإعلام ،القاهرة:عالم الكتب ،١٩٩٣ ،ص ١٢٤ .

٣٢. أسماء السادة المحكمين:

١- أ.د.فوزي عبدالغني خلاف أستاذ الصحافة و عميد كلية الإعلام جامعة فاروس بالإسكندرية.

٢- أ.د.شعبان أبو اليزيد شمس أستاذ الصحافة و عميد كلية الإعلام جامعة ٦ أكتوبر.

٣- أ.د.جمال النجار أستاذ و رئيس قسم الصحافة جامعة الأزهر.

٤- أ.د.محمد وهدان أستاذ الصحافة جامعة الأزهر.

٥- أ.م.محمد رضا أستاذ الإذاعة جامعة المنصورة.

٣٣. طه عبد العاطي ، مصطفي نجم(١٩٩٤):التوجهات الأيديولوجيةو معالجة الصحافة المصرية للحريات السياسية ، دراسة في الليبرالية من ١٩١٩- ١٩٨٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب ،جامعة الإسكندرية.

٣٤. خطاب الرئيس محمد حسني مبارك (١٩٩٨) :المؤتمر السابع ،٢٠- ٢٢ يوليو ١٩٩٨ ،الحزب الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة،أمانة التنظيم.

٣٥. أحمد السيد النجار(تقرير)،الأهرام،٢٣\٧\٢٠٠٩

٣٦. الأهرام،تقرير،٥\١١\٢٠٠٩

٣٧. سوزان روز أكرمان ،ترجمة فؤاد سروجي،كتاب الفساد و الحلم ،ط١،٢٠٠٣ ،عمان ،الأهلية للنشر، نقلاً عن المعرفة نت.

٣٨. (الأهرام ،خبر صحفي،٢\١\٢٠٠٨)

٣٩. (وكالة (القاهرة –الشرق الأوسط)(٦\٣\٢٠٠٨))

٤٠. (الأهرام،تقرير،١٥\٥\٢٠٠٨)

٤١. (الأهرام ،خبر ،٢٣\٥\٢٠٠٨)

٤٢. (الأهرام،خبر ،٢\٦\٢٠٠٨)

٤٣. (نجوي عبد العزيز،الأهرام،تقرير،١٣\١١\٢٠٠٩)

٤٤. (الأهرام،مقالاً تحليليا،١٥\١٠\٢٠٠٩)

٤٥. (الأهرام ،تقرير صحفي،١٠\٣\٢٠٠٨)

٤٦. (الأهرام،خبر ،٢٥\٢\٢٠٠٩)

٤٧. (الأهرام ،خبر ،٢٥\٥\٢٠٠٩)

٤٨. (الأهرام،تقرير،٢٧\٢\٢٠٠٩)

49. Patrick Dobel :The Corruption Of a State , Patrick Dobel ,(1978) :The American Political Science Review ,Vol,(72) ,No(3),P.P961-962

٥٠. (الأهرام،خبر ،١٧\٢\٢٠١٠)

٥١. (الأهرام ،تقرير،٣\١\٢٠١٠)

٥٢. (الأهرام ،تحقيق،١٩\٣\٢٠١٠)

٥٣. (الأهرام ،تقرير،٧\٢\٢٠٠٨)

٥٤. (الأهرام، تقرير ، ١٧\٢\٢٠٠٨)

٥٥. أحمد زكريا الشلق (تحرير رؤوف عباس) (١٩٩٥) :الأحزاب المصرية من عام ١٩٢٢- ١٩٥٣ ،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام.

٥٦. حسين عبد الرازق (١٩٨١):مصر في ١٨ و ١٩ يناير ،دراسة سياسية و ثقافية ،ط٢ ،بيروت،دار الكلمة لنشر،ص ٤١٢ .

٥٧. (الوفد ٣\١\٢٠٠٨)

٥٨. (الوفد ٣/١/٢٠٠٨)

٥٩. (الوفد ٢٠٠٨/١/٣)
٦٠. (الوفد ٢٠٠٨/١/٣)
٦١. (الوفد ٢٠٠٩/٣/٢٦)
٦٢. (الوفد ٢٠٠٨/١/٩)
٦٣. (الوفد، محمود رضوان ، ٢٠٠٨/٢/١٢)
٦٤. (الوفد ١٨\١\٢٠٠٩)
٦٥. (الوفد ١٥\١٠\٢٠٠٩)
٦٦. (الوفد ١\٩\٢٠٠٨)
٦٧. (الوفد ١\٩\٢٠٠٨)
٦٨. (الوفد١١\٥\٢٠٠٨)
٦٩. (الوفد٢٥\١٢\٢٠٠٩)
٧٠. (الوفد ١٤\١٠\٢٠٠٩)
٧١. (الوفد١٤\١٠\٢٠٠٩ ، القاهرة الخديوية للبيع)
٧٢. (الوفد١٠\٩\٢٠٠٨)
٧٣. (الوفد ٢٤\١٢\٢٠٠٩)
٧٤. (الوفد ٢٣\٢\٢٠٠٩)
٧٥. (الوفد ١١\٣\٢٠٠٩)
٧٦. سمير نعيم أحمد (١٩٩٨):النظرية في علم الإجتماع(دراسة نقدية) كلية الأداب، جامعة عين شمس، ط ٥ .
٧٧. (الوفد ٥\٦\٢٠٠٩)
٧٨. (الوفد ١٣ \٨\٢٠٠٩)
٧٩. (الوفد ،٢٦\٣\٢٠٠٩)
٨٠. (الوفد ،خبر، ١١\٧\٢٠٠٩)
٨١. (الوفد ،خبر ،سبتمبر ٢٠٠٩)
٨٢. (الوفد ٣ يوليو ٢٠٠٩)
٨٣. (الوفد ،تقرير ،١٨\١\٢٠٠٩)
٨٤. (اليوم السابع،تحقيق ٢١\١٠\٢٠٠٨)
٨٥. (اليوم السابع،حديث صحفي ٢٨\١٠\٢٠٠٨)
٨٦. (اليوم السابع ،مقالاً تحليلياً،٤\١١\٢٠٠٨)
٨٧. (اليوم السابع،تحقيق،٢٨\١٠\٢٠٠٨)
٨٨. (اليوم السابع،تقرير،١١\١١\٢٠٠٨)
٨٩. (اليوم السابع ،مقال تحليلي،٢١\١١\٢٠٠٨)
٩٠. (اليوم السابع،تقرير٢١\١١\٢٠٠٨)

91. Goudi,A,And Stasavage.D,(1988):Aframe Work For The Analysis Of Corruption Department For International Development, London,UK,Oxford University,P.P120-121.

(٩٢) (اليوم السابع،حديث صحفي،٥\١٢\٢٠٠٨)
(٩٣) (اليوم السابع،مقال تحليلي،١٨\٢\٢٠٠٨)
(٩٤) (اليوم السابع،خبر ،٢٦\١٢\٢٠٠٨)
(٩٥) (اليوم السابع،تقرير،٢٦\١٢\٢٠٠٨)
(٩٦) (اليوم السابع،تقرير،٢٦\١٢\٢٠٠٨)
(٩٧) (اليوم السابع،خبر ،٢٦\١٢\٢٠٠٨)
(٩٨) (اليوم السابع،حديث صحفي تليفوني،١٤\١٠\٢٠٠٨)
(٩٩) (اليوم السابع،مقال تحليلي ،٢١\١٠\٢٠٠٨)
(١٠٠) (اليوم السابع،تقرير صحفي،٥\٢\٢٠١٠)
(١٠١) (اليوم السابع،مقال،١٢\٢\٢٠١٠)
(١٠٢) (اليوم السابع،تقرير،١٩\٢\٢٠١٠)
(١٠٣) (اليوم السابع،تقرير،٣\٤\٢٠١٠)
(١٠٤) (اليوم السابع،مقال تحليلي،٩\٢\٢٠١٠)
(١٠٥) (اليوم السابع،خبر ،٥\٣\٢٠١٠)
(١٠٦) (اليوم السابع ،تحقيق،٣\٤\٢٠١٠)
(١٠٧) (اليوم السابع،تقرير،١ يناير ٢٠٠٩)
(١٠٨) (اليوم السابع،تحقيق ،١٢\٣\٢٠١٠)
(١٠٩) (اليوم السابع،تحقيق،١٩\٣\٢٠١٠)
(١١٠) (اليوم السابع،تقرير،١٩\٢\٢٠١٠)
(١١١) (اليوم السابع،تقرير،٤\١١\٢٠٠٨)
(١١٢) (اليوم السابع،تحقيق،٥\٢\٢٠١٠)
(١١٣) (اليوم السابع،تقرير،٢٩\١١\٢٠١٠)
(١١٤) (اليوم السابع، تقرير،٩\٤\٢٠١٠)
(١١٥) (اليوم السابع،تقرير،٣\٤\٢٠١٠)
(١١٦) (اليوم السابع،تقرير،٣٠\٤\٢٠١٠)
(١١٧) عيسي عبد الباقي موسي ،مرجع سابق.
(١١٨)) ثروت فتحي كامل ،مرجع سابق.
(١١٩) عبد الله زلطة ،مرجع سابق.
(١٢٠) جونستون مايكل، متلازمات الفساد – الثروة و السلطة و الديمقراطية ،ط١ ،٢٠٠٨ ،شركة العبيكان للأبحاث و التطوير، نقلاً عن مكتبة الكتاب العربي نت.

(١٢١) صحيفة الأهرام ١٩ \٣\٢٠١٠ .

(١٢٢) صحيفة الأهرام ١٧\٢\٢٠١٠ .

(١٢٣) عبد الله زلطه ،مرجع سابق.

(١٢٤) صحيفة اليوم السابع ٢١\١٠\٢٠٠٨ .

(١٢٥) صحيفة اليوم السابع ٢١ \١١\ ٢٠٠٨

جدول رقم (٢)

القطاعات المؤسسية لقضايا الفساد بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل.

الصحف / الموضوعات المنشورة	الأهرام		الوفد		اليوم السابع		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
قطاعات الوزراء	5	10	30	33.3	25	31.2	60	27.2
قطاعات اعضاء البرلمان	15	30	15	16.6	20	25	50	22.7
قطاعا ت مديرى البنوك	20	40	20	22.2	20	25	60	27.2
قطاعات رجال الاعمال	10	20	25	27.7	15	6.8	50	22.7
الإجمالي	٥٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	٨٠	١٠٠	٢٢٠	١٠٠

جدول رقم (٣)

عوامل قضايا الفساد في القطاعات المؤسسية بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل.

الصحف / عوامل الفساد	الاهرام		الوفد		اليوم السابع		الاجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نظام الحكم الشمولى	٠	٠	٦٠	٢٢,٢	٥٠	٢٠,٨	١١٠	١٦,٤
عدم تطبيق القوانين	٥	٣,٣	٣٥	١٢,٩	٣٠	١٢,٥	٧٠	١٠,٤
انحراف القيادات	٤٥	٣٠	٣٥	١٢,٩	٤٠	١٦,٦	١٢٠	١٧,٩
تباطؤ الفصل فى بعض القضايا	٢٠	١٣,٣	٢٠	٧,٤	٢٥	١٠,٤	٦٥	٩,٧
الخلل الاداري فى بعض المؤسسات الحكومية	٢٥	١٦,٦	٤٠	١٤,٨	٣٠	١٢,٥	٩٥	١٤,١
تهميش دور السلطة القضائية	٠	٠	٢٥	٩,٢	١٠	٤,١١	٣٥	٥,٢
الحصانة البرلمانية	١٥	١٠	٣٥	١٢,٩	٣٠	١٢,٥	٨٠	١١,٩
سلطات المسئولين المالية والادارية	٤٠	٢٦,٦	٣٠	١١,١	٢٥	١٠,٤	٩٥	١٤,١
الإجمالي	١٥٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠	٢٤٠	١٠٠	٦٧٠	١٠٠

جدول رقم (٤)

آثار قضايا الفساد في القطاعات المؤسسية بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل

الصحف / اثار القضية	الاهرام		الوفد		اليوم السابع		الاجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
اهدار المال العام	٥٠	٣٣,٣	١٢٠	٤٤,٤	١١٠	٤٥,٨	٢٨٠	٤٢,٤
غياب العدالة الاجتماعية	٣٠	٢٠	١٣٠	١١,١	١٠	٣,٧	٧٠	١٠,٦
الفجوه الطبقية بين الاغنياء والفقراء	٢٠	١٣,٣	٢٠	٧,٤	٣٠	١٢,٥	٧٠	١٠,٦
ضعف الثقة فى الحاكم والمسئولين	١٠	٦,٦	٨٠	٢٩,٦	٦٠	٢٥	١٥٠	٢٢,٧
تدنى قيم الانتماء للوطن	٤٠	٢٦,٦	٢٠	٧,٤	٣٠	١٢,٥	٩٠	١٣,٦
الاجمالى	١٥٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠	٢٤٠	١٠٠	٦٦٠	١٠٠

جدول رقم (٥)

أساليب مواجهة قضايا الفساد المؤسسسى بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل.

الصحف / أساليب المواجهة	الأهرام		الوفد		اليوم السابع		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تحقيق العدالة الاجتماعية	٣٠	٢٠	٥٠	١٨,٥	٤٥	١٨,٧	١٢٥	١٩,٣
تدعيم سلطات القضاء واستقلاله	٢٠	١٣,٣	٢٥	٩,٢	٢٥	١٠,٤	٦٥	١٠
استقلال الاجهزة الرقابية	١٥	١٠	٢٠	٧,٤	٢٠	٨,٣	٨٠	١٢,٤
العقاب الفورى للمنحرفين	٤٥	٣٠	٣٥	١٢,٩	٢٥	١٠,٤	٦٥	١٠
تقديم اقرارات الذمه المالية	١٠	٦,٦	٢٠	٧,٤	٢٥	١٠,٤	٥٥	٨,٥
تشديد الرقابة على البنوك	٣٠	٢٠	٣٥	١٢,٩	٣٠	١٢,٥	٩٥	١٤,٧
الرقابة الشعبية	٠	٠	٣٥	١٢,٩	٣٥	١٤,٥	٧٠	١٠,٨
تغيير النظام الاستبدادى	٠	٠	٥٠	١٨,٥	٤٠	١٦,٦	٩٠	١٣,٩
الإجمالي	١٥٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠	٢٤٠	١٠٠	٦٤٥	١٠٠

جدول رقم (٦)

فنون الكتابة الصحفية المستخدمة في معالجة قضايا الفساد المؤسسي بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل.

الصحف / فنون الكتابة الصحفية	الأهرام		الوفد		اليوم السابع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
خبر	١٣	٢٦	١٠	١١,١	٥	٦,٢
تقرير	٢٠	٤٠	١٠	١١,١	١٠	١٢,٥
حديث	٤	٨	١٥	١٦,٦	٢٠	٢٥
مقال	٧	١٤	٢٠	٢٢,٢	١٥	١٨,٧
تحقيق	٦	١٢	٣٥	٣٨,٨	٣٠	٣٧,٥
الاجمالى	٥٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	٨٠	١٠٠

جدول رقم(٧)

وسائل الإبراز المصاحبة لموضوعات قضايا الفساد المؤسسي بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل.

الصحف / وسائل الإبراز	الأهرام		الوفد		اليوم السابع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
صور شخصية	٤٠	٤٠	٤٥	٢٠	٤٥	٢٦,٤
صور موضوعية	٢٥	٢٥	٩٥	٤٢,٢	٥٣	٣١,١
إطارات و براويز	٣٥	٣٥	٨٠	٣٥,٥	٧٠	٤١,١
رسوم بيانية	٠	٠	٥	٢,٢	٢	١,١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	٢٢٥	١٠٠	١٧٠	١٠٠

جدول رقم(٨)

موقع قضايا الفساد المؤسسي بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل.

الصحف / الموقع	الأهرام		الوفد		اليوم السابع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
صفحة اولى	٥	١٠	٢٥	٢٧,٧	٣٠	٣٧,٥
صفحة داخلية	٤٥	٩٠	٤٠	٤٤,٤	٤٠	٥٠
صفحة أخيرة	٠	٠	٢٥	٢٧,٧	١٠	١٢,٥
الإجمالي	٥٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	٨٠	١٠٠

جدول رقم(٩)

مصدر الحصول على معلومات قضايا الفساد المؤسسي بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل.

الصحف / مصدر المعلومات	الأهرام		الوفد		اليوم السابع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
محرر الجريدة	٣٥	٧٠	٤٥	٥٠	٤٠	٥٠
كاتب	٢	٤	٢٠	٢٢,٢	١٥	١٨,٧
وكالات انباء	١	٢	٠	٠	٠	٠
مراسل	٠	٠	٢٠	٢٢,٢	١٥	١٨,٧
مصاحف	١	٢	٥	٥,٥	٧	٨,٧
غير محددة المصدر	١١	٢٢	٠	٠	٣	٣,٧
الإجمالي	٥٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	٨٠	١٠٠

جدول رقم (١٠

مسارات الإقناع المصاحبة لقضايا الفساد المؤسسي بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل.

الصحف / مسارات الإقناع	الأهرام		الوفد		اليوم السابع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
منطقية	١٥	٣٠	٦٥	٧٢,٢	٦٠	٧٥
عاطفية	١٠	٢٠	٥	٥,٥	٥	٦,٢
منطقية و عاطفية معاً	٢٥	٥٠	٢٠	١٢,٢	١٥	١٨,٧
الإجمالي	٥٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	٨٠	١٠٠

جدول رقم(١١)

مسارات الإقناع المنطقية لقضايا الفساد المؤسسي بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل.

الصحف / مسارات الإقناع	الأهرام		الوفد		اليوم السابع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إستشهاد	٥	٣٣,٣	٥	٧,٦	٥	٨,٣
أرقام و بيانات	٥	٣٣,٣	٥٠	٧٦,٩	٤٠	٦٦,٦
عرض جانبي الإقناع	٥	٣٣,٣	١٠	١٥,٣	١٥	٢٥
الإجمالي	١٥	١٠٠	٦٥	١٠٠	٦٠	١٠٠

جدول رقم(١٢)

مسارات الإقناع العاطفية لقضايا الفساد المؤسسى بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل.

الصحف / مسارات الإقناع	الأهرام		الوفد		اليوم السابع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الخطابة	٢	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠
تجهيل المعلومات	٥	٥٠	٠	٠	٠	٠
الوصف	٣	٣٠	٣	٦٠	٤	٨٠
الإجمالي	١٠	١٠٠	٥	١٠٠	٥	١٠٠

جدول رقم(١٣)

طريقة عرض لقضايا الفساد المؤسسى بالصحف موضوع الدراسة خلال فترة التحليل.

الصحف / طريقة العرض	الأهرام		الوفد		اليوم السابع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
عرض حدث	٢٥	٥٠	١٠	١١,١	٣٠	٣٧,٥
عرض مشكلة و حلها	٥	١٠	٦٥	٧٢,٢	٣٠	٣٧,٥
عرض مشكلة دون حلها	٢٠	٤٠	١٥	١٦,٦	٢٠	٢٥
الإجمالي	٥٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	٨٠	١٠٠